الثلاثاء 23 تشرين الثاني 2021
العدد 4495 السنة السادسة عشرة
Mardi 23 Novembre 2021 nº 4495 16ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رحيل

سهير البابلي
ملكة الكوميديا شقّت طريقها بأظافرها

18

المحامون ثبّتوا موقعهم في المنظومة

«ثوّار السفارات» ينتظرون الفرج من خلف البحار [2]

سلامة: أنا، لا القضاء، من يحقّق في حسابات شقيقي [6]

الحكومة لا تزال تنتظر حلّ مشكلة البيطار [4]

رهائن الأنظمة العنصريّة البيضاء

[12 ـ 13]

تُمارس السلطات البولندية، بدعم من بروكسل سياسةً متصلّبة تقضي بمنع عبور اللاجئين وإعادتهم بالقوة إلى حيث أتوا (أ ف ب)

كورونا

هل المستشفيات قادرة على تجديد المواجهة؟

7

السودان

حمدوك تحت جناح العسكر
أيّ مستقبل للحكم الانتقالي؟

14

العراق

القضاء ينسف نتائج الانتخابات
ضربة لآمال الصدر

16

قضية اليوم

هزيمة مدوّية لمجموعات 17 تشرين والأحزاب تستعيد نقابة المحامين

الكلّ يدّعي وصلاً بـ... كسبار!

ما إن أُعلن ناخر كسبار نقيباً للمحامين، حتى انشغلت الأحزاب في الإعلان عن أنّ حصتها «محفوظة» من هذا الفوز. شخصية كسبار وعلاقاته السياسية المتشعّبة مع معظم الأحزاب والتيارات، استناداً إلى عمله النقابي على مدى سنوات، أشعر كل الأحزاب أنّ النقيب لها. في المقابل، تلقّت القوى المعارضة لأحزاب السلطة هزيمة مدوّية بعدما فشلت في تجيير أكثر من 800 صوت لصالح مرشحيها من أكثر من 4200 مقترعاً، بالتالي لم تتمكّن من إيصال أي مرشح إلى عضويّة مجلس النقابة. تماماً كما لم يفز أي مرشح شيعي. ممّا عزّز فرضية حصول عمليّة تشطيب منظّمة انطلاقاً من خطاب طائفي روّج له داخل النقابة

(الأخبار)

لينا فخر الدين

في المرحلة الثانية من انتخابات نقابة المحامين، أسقطت الأحزاب السياسيّة ورقة التين. من كان يدعم مرشحاً لمركز النقيب من تحت الطاولة، أعلن ذلك «على المكشوف»، وفي بيانات وُزّعت على الإعلام قبل ساعاتٍ قليلة من إعلان النتيجة. وفي الوقت نفسه أوحت الأحزاب نفسها بأنّها كانت تدعم النقيب الفائز منذ البداية!

هذا تحديداً ما حصل مع حزب الكتائب وتيار المستقبل والتيار الوطني الحر وحركة أمل. الكتائبي، مثلاً، كان له مرشح معلن هو الكسندر نجّار سحبه في الساعات الأخيرة، ليعلن الحزب دعم ناخر كسبار الذي نال أصواتاً أعلى من نجّار في المرحلة الأولى. علماً أن الذي قال صراحةً أمام زوّاره، الأحد، إن تجزئة الأصوات الكتائبية بين كسبار ونجّار سيكسب منها المرشح عبده لحود المدعوم من حزب القوات اللبنانية، وهذا ما أفضى إلى انسحاب نجّار قبيل بدء المرحلة الثانية.

وكما الكتائب، كذلك المستقبل وأمل اللذان أعلنا دعمهما لكسبار قبل بدء المرحلة الثانية، ثم لحق بهما العونيون الذين دعم بعضهم كسبار وتخلّوا عن فادي بركات في المرحلة الأولى، علماً أنّ الأخير كان محسوباً عليهم سابقاً. في المقابل، يروي متابعون أن العونيين دعموا بركات في المر حلة الأولى قبل أن ينكفئوا عن معركة النقيب ويتراجعوا عن التغريدات التي نشرها بعض المحامين المحسوبين عليهم قبل يوم واحد من الاستحقاق، ليكون بإمكانهم إصدار بيان يشيرون فيه إلى دعمهم لكسبار بعد فوزه! ويقول البعض إن أداء العونيين «أزعج» حزب الله الذي وصلته الرسالة، ومفادها: «لسنا معكم في كل الاستحقاقات»، وفق مقربين من الحزب، على عكس أداء تيار المستقبل الذي «حلب صافي» مع حركة أمل والكتائب في دعمه للمرشحين لعضوية مجلس النقابة. كلّ ذلك يعزّز النظرية التي يروّج لها الخاسرون بأنّ كل الأحزاب، باستثناء حزب الله والقوات، تحالفت مع بعضها البعض لدعم كسبار الذي نال أكثرية الأصوات (1888) في المرحلة الأولى، في مقابل 1539 صوتاً للحود الذي فاز بعضوية مجلس النقابة و1231 صوتاً لوجيه مسعد. وبالانتقال إلى المرحلة الثانية، أبقت الأحزاب على دعمها لكسبار الذي نال 1530 صوتاً.

أما المفارقة، فكانت في النتيجة التي حصل عليها المرشح لعضوية مجلس النقابة عماد مارتينوس، إذ نال 1891 صوتاً، أي أعلى من كسبار نفسه. ويلفت متابعون إلى أنّ اتفاق معظم الأحزاب على مارتينوس كان رسالةً تحضيريّة له كونه مرشحاً لانتخابات النقيب المقبلة.

في المقابل، يعتبر محامون متابعون للاستحقاق أن حزب الكتلة الوطنية كان «الرجل الخفي» في انتخابات النقابة. ويؤكّد هؤلاء أنه «مهما خفت صوت الكتلة في الحياة السياسية، تبقى لها اليد الطولى في إيصال الأقرب إليها إلى مركز النقيب بسبب قوة مكاتب المحاماة الكبرى المحسوبة عليها ومجموعة الوكالات الحصريّة المعطاة لهم». ولذلك، كان خيار الكتلة دعم كسبار الذي «يشبهها» باعتباره غير محسوب على أي حزب سياسي، والتراجع عن دعم رمزي هيكل.

في المحصلة، يؤكّد محامون حزبيون أنّ نتيجة الانتخابات كانت في حسابات أحزاب السلطة ربحاً صافياً، إذ إنّها استطاعت الحفاظ على ماء وجهها قبيل موعد الانتخابات النيابية، وهزمت القوى المعارضة التي انقسمت على نفسها، خصوصاً أنّ بعض المحسوبين عليها صوّتوا لكسبار في المرحلتين الأولى والثانية. ولأنّ للنقيب الفائز علاقات متشعبة بمعظم الأحزاب والتيارات السياسيّة، شعر الجميع أنه انتصر في معركة النقابة، وكأنّ كسبار من حصة الجميع!

> أحزاب خاضت الانتخابات بشعار «النقابة لنا» فصار التصويت طائفياً واطاح المرشح الشيعي

هزيمة المعارضة

ومهما يكن من أمر، فإنّ الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات كانت القوى المعارضة لأحزاب السلطة، إذ لم تتمكّن من تجيير أكثر من 800 صوت للائحة «نقابتنا» التي تبنّت فيها عضوين مرشحين لمركز النقيب هما رمزي هيكل وموسى خوري، خسرا معركة عضوية مجلس النقابة. علماً أنّ كل المرشحين على اللائحة نالوا نتيجة متقاربة جداً في حجم الأصوات، مما يؤكّد حفاظ كتلة المعارضة على حجمها وعدم حصول عمليات تشطيب في المرحلة الأولى.

البعض يعزو الخسارة إلى «مثالية القوى المعارضة في رفضها التحالف مع الكتائب»، فيما البعض الآخر يشدّد على أنّ تجربة النقيب السابق ملحم خلف كانت سيئة ممّا أدى إلى تغيّر المزاج العام داخل النقابة ورفض الهيئة الناخبة تأييد خيار الحراك.

المحامي مازن حطيط اعتبر أن «نشوة المعارضين منذ 17 تشرين أفقدتهم واقعيتهم في التعامل مع خصومهم، إضافة إلى أننا كنا نُحاسب على ولاية النقيب السابق ملحم خلف باعتباره أتى من رحم الانتفاضة. وهو ارتكب بعض الأخطاء في أدائه، لكنه لم يكن فاسداً كما باقية ممثلي أحزاب السلطة». وأكد ما يتردد في كواليس النقابة بأنّ بعض الأحزاب خاضت الانتخابات مستندةً إلى خطاب طائفي عنوانه «النقابة لنا»، بدليل حصول المرشح الشيعي على اللائحة المدعومة من الكتائب أسعد عطايا على 94 صوتاً مقابل أكثر من 750 صوتاً حصل عليها المرشحون الآخرون، ما يشير إلى عملية تشطيب منظمة. وهذا أيضاً ما حصل مع المرشح للعضوية المدعوم من قبل حزب الله فاروق حمود الذي جيّر أكثر من 350 صوتاً للمرشّح العوني فادي بركات، فيما لم يحصل على أكثر من 347 صوتاً مقابل 1010 أصوات لبركات. وعليه، لم يصل أي مرشح شيعي إلى عضوية مجلس النقابة، فيما بقي المرشح السني في المجلس لعدم انتهاء ولايته بعد.

تقرير

بو حبيب يتسلّم صور المرفأ: هل أعطت موسكو كل ما لديها؟

موسكو ــ أحمد الحاج علي

أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بعد استقبالة نظيره اللبناني عبد الله بو حبيب أن موسكو سلّمت لبنان صوراً التقطتها الأقمار الصناعية الروسية قبل انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2021 وبعده لاستخدامها في التحقيقات.

وفيما سلّمت الصور في ظرف مغلق للوفد اللبناني، أمل لافروف أن «تساعد في التحقيق»، مشيراً إلى «أنني لا أعرف إن كانت هذه الصور ستساعد أو لا، ولقد نفّذنا أمر الرئيس فلاديمير بوتين بعد توجيه رئيس الجمهوريّة ميشال عون طلباً له». وأوضح، أنّ «الخبراء الروس تحدّثوا عن أنّ المتخصصين عليهم أن يقرّروا من خلال شكل الانهيارات سبب الانفجار، وأعتقد أنّ المتخصصين اللبنانيّين سيحلّون هذه المسألة».

وبينما قال بو حبيب «إننا شكرنا روسيا وقدّرنا عالياً تسليمنا صوراً للأقمار الصناعية، لحادثة انفجار مرفأ بيروت، وسنضعها عند القضاء اللبناني، لكي تساعد في كشف الحقيقة»، أستبعد مسؤولون روس أن تكون «روسيا قد سلّمت كل الصور الموجودة لديها، باعتبار ذلك سراً من أسرار الدولة التي لا يطّلع عليها سوى عدد محدود من الأشخاص في إدارة الرئيس الروسي ورئيس وكالة الفضاء الروسية». وقال هؤلاء إنه «إذا كانت لدى روسيا صور تدل على تورّط الكيان الصهيوني فهي لن تقدمها منعاً لأي توتر بين روسيا وإسرائيل».

> لافروف: مشروع روسي لإيصال المحروقات إلى لبنان

ومن بين هؤلاء الملحق السابق في سفارة روسيا في بيروت أستاذ العلاقات الدولية في المدرسة العليا للاقتصاد سيرغي فوروبيوف، الذي أشار إلى ردة الفعل الصهيونية مباشرة بعد طلب لبنان من روسيا تقديم الصور، حيث زار مباشرة وفد إسرائيلي روسيا والتقى الرئيس فلاديمير بوتين في سوتشي، و«يبدو أن بوتين أعطاهم تطمينات». واستغرب «تأخر الطلب اللبناني أكثر من عام»، متسائلاً «لماذا لم يطلب لبنان ذلك مباشرة».

كما كشف لافروف عن «مشروع تنجزه شركة روسية للنفط لإيصال المحروقات إلى مرفأ بيروت».

وموسكو هي أول عاصمة قرار يقصدها بو حبيب بعد تعيينه وزيراً للخارجية. ولم يترك سفير لبنان السابق في واشنطن قضية إلا وناقش إمكانية التعاون فيها، من بينها ترسيم الحدود البحرية مع الكيان الصهيوني. وقالت مصادر مطّلعة على جو اللقاءات مع المسؤولين الروس، إنه «يُمكن لروسيا، وهي من أكثر المعنيين بالإسراع في البدء باستخراج النفط والغاز من البلوك الرقم 9، أن تكون وسيطاً غير مباشر إلى جانب الأميركيين فيما لو طلبت الحكومة اللبنانية ذلك».

إذ لا شكّ، بحسب المصادر أن «دخول روسيا كوسيط ثانٍ، يكسر التحيّز الأميركي للكيان الصهيوني وهو ما ظهر واضحاً خلال المفاوضات التي انطلقت برعاية الأمم المتحدة».

واحتل ملف الاستثمارات الروسية مساحة كبيرة من النقاش بين بو حبيب ولافروف، وجرى التركيز على «إمكانية جذب الاستثمارات الروسية للمشاركة في إعادة بناء وتأهيل البنى التحتية»، كما «جرى استعراض عناوين لمشاريع إنقاذية تُعنى بالكهرباء والنقل والمرفأ وغيرها».

وتطرق اللقاء إلى الوضع الحكومي، والدعم الروسي للحكومة التي ولدت بعد مخاض عسير، وخصوصاً أن روسيا، عبر عدد من المسؤولين، سبق أن وجّهت نصائح عدة لمختلف القوى السياسية اللبنانية «بعدم التفريط بهذه الحكومة».

وعلى جدول أعمال اللقاء، حلّ بند اللقاح الروسي ومتابعة استكمال مراحل تصنيعه بعدما جرى التوافق عليه بين «شركة أروان» وصندوق الاستثمار الروسي خلال زيارة الوزيرين السابقين عماد حب الله ومحمد حسن لموسكو.

أما في موضوع التعاون الأمني والعسكري وعلى الرغم من التباحث به، إلا أن الجانب الروسي يدرك بأن «مساهمته تظل محدودة في ظل الاحتكار الأميركي لتسليح الجيش اللبناني». كما جرى عرض موضوع النازحين السوريين، إذ شجّع الطرفان على العودة الطوعية للنازحين إلى بلادهم.

(أ ف ب)

مقالة

ملاحم من خلف البحار

جمال غصن

انتهت ولاية ملحم خلف كنقيب للمحامين ويمكن تلخيص ولايته بجملة «غطّ حمام طار حمام». بطبيعة الحال، لا يُتوّقع أن يصدر ما هو ثوريّ من كنف أكثر النقابات رجعيّة في الجمهورية. لكن ثوريّي لبنان يائسون ويريدون الخلاص من حيث أتى، فطوّبوا النقيب الذي استفقنا اليوم من حلمه قائداً ثورياً. وإن كنّا نعتبر ربع المحامين محافظين، فما بالك بالقضاة المحافظين أكثر من المحامين. إذ لديهم مجموعة من القيم في التقليد القضائي، الذي يفترض أنه مستوحى من فرنسا العلمانية، لا يحيدون عنها. نادي القضاة هو أبعد ما يكون عن الشعب لأسباب بنيوية، فالانضمام إليه يتطلّب بطبيعة الحال الانعزال عن الشعب لممارسة التجرّد والحياد في القرارات، ولتكون قاضياً عليك أن تشبه القضاة الموجودين وإلا لن تكون.

المشكلة في معركة المحامين، وقبلهم المهندسون، هي أنه عندما قرّر «التغييريون» مواجهة المنظومة المصرفية، كما ادّعوا، كان ذلك من أجل مصالحهم الخاصة. فهم هبّوا لمحاولة استرجاع ودائعهم ومدّخراتهم قبل ودائع غيرهم، في تصرّف فئويّ على حساب عدالة الإجماع، وهنا الفرق بين القضاء والسياسة. النظام القضائي مصمم للعدالة في الحالات الفردية لا على مستوى الشعب أجمع، فهناك ادّعاء ودفاع في قضايا محدّدة. ومع أهمية القضاة والمحامين في دولة القانون، لن تأتي العدالة الثورية من قصر العدل، فالثورة ليست وظيفته. لكن لا خوف، فثورة الأحرار آتية لا محال، ليس من صناديق اقتراع نقابات المهن الحرّة بل من صناديق اقتراع السفارات. ولا نتكلّم هنا عن سفارات الاستعمار التي تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في البلد، بل السفارات اللبنانية المنتشرة حول العالم. بقي البعض يتهم الثوار الأحرار المستقلين غير السياسيين وجديدهم التغييريين بأنهم جماعة سفارات إلى أن قلبوا الطاولة وأثبتوا أنهم فعلاً جماعة سفارات، لكنها سفارات اللبنانيين المتحرّرين من القيود التي يفرضها العيش في لبنان عليهم. يتم الاحتفال برقم 244,442 على أنه انتصار ملحميّ إذ يبلغ ثلاثة أضعاف رقم الذين تسجلوا لينتخبوا نواب بلدهم الأم من بلاد الحرية التي يقطنونها في الانتخابات النيابية. وفقاً للإطار الفكري للمبتهجين، هذا التهافت على التسجيل مؤشر إلى أن ما زرعته ثورة 17 تشرين سيُحصد الربيع القادم، إلّا إذا باغتنا طارئٌ بإطارٍ غير متوقع، فقد تضرب مفاعيل الاحتباس الحراري المحصول قبل القطاف مثلاً. لكن لنفترض أن من خاب ظنه من ملحم خلف، ومن التظاهر في الشارع، ومن جماهير الأحزاب التي لم تسِر خلفهم، ومن إيمانويل ماكرون الذي كذب عليهم وسرق «عبّوطة» واختفى، ومن فراس الأبيض الذي اختفى هو الآخر، لن يخيب ظنه هذه المرة من المنقذين المنتشرين خلف البحار. ما هو التغيير الآتي؟ ما هي الطروحات البديلة؟ هنا نعود دائماً إلى غياب أي طروحات سياسية بديلة. وكل ما هو مطروح هو إعادة تأهيل منظومة مهترئة بوجوه جديدة، بعد أن اقتنع رعاة المنظومة أن قديمهم غير قابل لإعادة التأهيل.

أكثر المتحمسين للتغيير الجذري من خلال الانتخابات النيابية هم الحرس القديم بشقيه الداخلي والاستعماري، فداخلياً يحلم ثالوث «العائلة»، والمصرف، والكنيسة بعودة مجد لبنان لهم. فحزب العائلة أتمّ عملية تغيير صورته بما يتناسب مع المتطلبات الديمقراطية الاجتماعية لقيادة عملية التغيير. ولوبي المصرفيين ليس بعيداً عن المشهد ويتهيأ للخضوع للعملية الجراحية التي تعيد إنتاج المنظومة بأسماء جديدة في حاكمية البنك المركزي كما المطبوعة على أبواب الفروع ومقدمات نشرات الأخبار في المحطات المأجورة للمنظومة. أما بكركي، فهي أزل لبنان وأبده ولا تتغيّر. لكن ليس بأصوات بكفيا وحدها يحيا التغيير، وهنا يلعب الأمل المنتظر فرجه من المنتشرين دوره، وقد ترى التغييريين يدقّون وشم 244,442 على زنودهم بعد أن ملأت التصاميم المحتفية بالوسم منصات التواصل الافتراضية. يا منتشر أدركنا!

أمّا الشقّ الاستعماري فهو للمفارقة منتشر في الداخل اللبناني. لا يخفى النشاط الانتخابي لرباعي السفارات الغربية، فدوروثي شيا شمّرت عن زنودها (غير الموشومة حتى الآن) وتعمل على الأرض من قرية شمالية إلى أخرى من أجل إيصال التغييري ميشال معوّض إلى ساحة النجمة. الألماني مأخوذٌ أكثر بالجانب الفكري والفلسفي ولا يمرّ أسبوع لا يجالس فيه مفكري وفلاسفة التغيير أمثال أدمغة حركة «تقدّم». بالمناسبة لوغو حركة «تقدّم» استبدل نقطتي القاف بسهمين للدلالة على الاتجاه التي تسير فيه الحركة، والذي يوحي الاسم بأنه إلى الأمام، لكن لم يلحظ العباقرة في الحركة التغييرية أن أسهم القاف وجهتها اليمين، أي إلى الوراء. إن كنت تقرأ الكلمة من اليمين إلى اليسار كما هو معتاد في اللغة العربية منذ القدم. لعل تغيير وجهة الكتابة والقراءة في اللغة العربية هو التقدّم المبتغى.

أعذروني، لكن في ما يلي جملة فيها الكثير من الكلمات الخشبية إلا أنها ضرورية. أهداف الحرس القديم السياسية واضحة وهي إعادة تعويم النظام الاقتصادي الليبرالي اليميني المفلس المهيمن عليه من رأس المال بشقيه الكومبرادوري المحلي والاستعماري الإمبريالي. وكل شغل حراس الهيكل سياسي بامتياز ويهدف لتلك الغاية، ولذلك إذا كان الهدف فعلاً هو تغيير المنظومة التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، فكفانا أوهاماً عن منقذين يأتوننا من أوكار المنظومة تارة ومن آخر المعمورة تارة أخرى. قوى الغرب المهيمن ليست في أفضل أحوالها، وتصرّف ديبلوماسييها لا يدلّ على أنها مرتاحة على وضعها. سمعنا أخيراً أن هناك مئة ألف لبناني يتدربون ويتسلحون ويتولون مهمة إنهاء هيمنة الغرب العسكرية التي طالت في المنطقة. حسناً. لكن ما المانع من أن يتولى مئة ألف لبناني آخرون، أو 244,442، معركة تغيير النهج الاقتصادي السياسي الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه؟ أكرّر، المنظومة القديمة أفلست وتترنّح وتحاول إنقاذ نفسها أو ما تبقّى منها، والوقت ملائم للثورة، لكن ذلك يتطلّب عملاً سياسياً جدّياً الآن، وهنا، وإلا ستستمر الأوهام والخيبات التغييرية. لكن، هل من ثوار؟

المشهد السياسي

الحكومة لا تزال تنتظر حلّ مشكلة البيطار

لم يصل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى مبتغاه المُعلن بعقد جلسة للحكومة. قبلَ أيام، وخلال تواصله مع عدد من القوى السياسية قال إنه يراهن على استغلال مناسبة عيد الاستقلال، واللقاء المقرر بينه وبين الرئيسين ميشال عون ونبيه بري، ليكون اللقاء «فرصة لتبريد الأجواء بينهما وكسر الجليد والتخفيف من حدّة التشنج التي ارتفعت أخيراً على خلفية عدد من الملفات، بما فيها قانون الانتخابات». أبلغَ ميقاتي حزب الله تعويله على هذا اللقاء، لكن الخطأ في تقدير الحسابات جعل النتيجة أمس واضحة: «لا جلسة قبل تطبيق الدستور».

قبل أيام، ارتفعت وتيرة الاتصالات للضغط في اتجاه الفصل أولاً في مسار التحقيقات في جريمة تفجير مرفأ بيروت، على نحو حصر صلاحية المحقق العدلي طارق البيطار بمحاكمة الموظفين على أن

> **وعد ميقاتي باتصالات لإقناع البيطار بخطوة لحل المشكلة**

يتولى مجلس النواب التحقيق مع الرؤساء والنواب والوزراء، وجرى عرض أكثر من طرح كآلية للتنفيذ من بينها أن يرسِل مجلس الوزراء كتاباً إلى مجلس النواب يطلب إليه القيام بدوره، لكنه لم يجد قبولاً، لأن رئيس الجمهورية كانَ لا يزال على موقفه الرافض.

موضوع البيطار هو الملف الوحيد الذي جرت مناقشته. وقالت مصادر مطلعة على الاجتماع إن بري «أعاد تكرار موقفه بالتأكيد على صلاحية مجلس النواب كما هو منصوص في الدستور»، قائلاً لعون: «أنت المؤتمن على الدستور فماذا ستفعل؟». وحين سأل ميقاتي عون عن رأيه لم يبد اعتراضاً، خاصة أن «بري تطرق إلى الاتفاق الذي حصل مع البطريرك الماروني بشارة الراعي»، طالباً من عون وميقاتي «القيام بما يلزم». وأكدت المصادر أن الاجتماع لم ينتج منه أي تقدّم، فالمشكلة تكمن أيضاً في المخرج، إذ إن الآلية يجب أن تكون عبر القضاء، فمن هو الذي سيتخذ قراراً بتحديد صلاحية البيطار بعدَ أن امتنعت المحاكم عن ذلك وحصل الانقسام الكبير في العدلية».

لكن مصدراً آخر أشار إلى أن النقاش تطرق إلى علاج مباشر يفترض بالقاضي البيطار أن يقوم به من تلقاء نفسه، ويقوم على قاعدة أنه هو من يحيل الملفات كل إلى الجهة المتخصصة به، وبالتالي لا داعي لانتظار أي خطوة من أي سلطة أخرى. ويبدو أن الرئيس ميقاتي يعد باتصالات في هذا الصدد.

أما بشأن ملف وزير الإعلام جورج قرداحي، فلفتت المصادر إلى أن الرؤساء اتفقوا على أنه يجب معالجة مشكلة القضاء حتى يعود مجلس الوزراء إلى الانعقاد وعندها يمكن معالجة الملف الخاص بالوزير قرداحي ونتائجه المتصلة بالعلاقات مع السعودية ودول خليجية أخرى.

على صعيد آخر، أجرى ميقاتي سلسلة اتصالات لتدارك تفاقم الأزمة المعيشية، وتبين أنه بحث في الأمر خلال اجتماعه الأخير مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وأبلغه بأن ارتفاع الدولار سينعكس سلباً على كل الوضع العام في البلاد، وسيؤدي إلى شلل على مستوى إدارات الدولة. وطلب ميقاتي من الحاكم بذل الجهود والتدخل للحد من ارتفاع سعر الدولار. لكن الحاكم لم يظهر أي استعداد عملاني، متحدثاً عن أزمة موجودات بالعملة الصعبة وعن ضرورة البحث في زيادة واردات الدولة.

(الأخبار)

(أفب)

تقرير

التعديلات على قانون الانتخاب... بحاجة إلى تعديلات

نُشر القانون النافذ حكماً رقم 8 المتعلّق بتعديل بعض مواد القانون الانتخابي رقم 2017/44 في الجريدة الرسمية بداية الشهر الجاري. مذاك لم يتنبه أحد إلى التناقضات التي تضمنها النصّ. ومنها المادتان 28 و35 اللتان تحددان تاريخ تجميد القوائم الانتخابية بالأول من شباط، فيما تعتمد المادة 35 على «يوم الانتخاب المقبل» الذي لم يحدد بعد، كموعد لتسجيل الناخبين البالغين 21 عاماً. هذه الإشكالية التي أسقطها المُشرّع سهواً باتت تحتاج إلى جلسة نيابية لتعديلها لتتمكن وزارة الداخلية من إصدار قوائمها

رلى إبراهيم

استعجل مجلس النواب إقرار قانون يرمي إلى تعديل بعض مواد القانون الانتخابي رقم 2017/44 أي القانون الذي أجريت على أساسه انتخابات عام 2018، فانتهت تلك التعديلات التي طبخت على عجل إلى ارتكاب مخالفات ضمن المواد المعدّلة نفسها. وبات الحلّ الأنسب لتصحيح هذه الأخطاء، هو تعديل القانون النافذ حكماً رقم 8 والذي أُعدّ في الأساس لتعديل القانون الأصلي. فقد تضمنت التعديلات المنشورة في الجريدة الرسمية في 2021/11/3، تناقضات مرتبطة مباشرة بتسجيل الناخبين وعمن يحقّ له المشاركة في العملية الانتخابية. فتحدثت المادة 28 المعدّلة أنه «يتوجب على رؤساء دوائر وأقلام النفوس في المناطق أن يرسلوا سنوياً إلى المديرية العامة للأحوال الشخصية، بين 20 تشرين الثاني و5 كانون الأول، لوائح تتضمن أسماء الأشخاص المسجلين الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية للقيد في القوائم الانتخابية وأسماء الأشخاص الذين ستتوافر فيهم هذه الشروط بتاريخ تجميد القوائم الانتخابية». فيما تحدد المادة 35 المعدلة أيضاً موعد تجميد القوائم الانتخابية بتاريخ الأول من شباط المقبل، حينها ترسل المديرية العامة للأحوال الشخصية نسخة من القوائم النهائية إلى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين لاعتمادها في الانتخابات المقبلة. لكن ما بينهما، جرى إضفاء تعديل على المادة 32 التي نصت على إرسال المديرية العامة للأحوال الشخصية «قبل تاريخ 15 كانون الأول 2021 نسخاً عن القوائم الانتخابية الأولية التي سبق أن جُمّدت بتاريخ 2021/3/30 بالإضافة إلى أسماء الناخبين الذي بلغوا سنّ 21 بتاريخ يوم الانتخاب المقبل إلى البلديات والمخاتير ومراكز المحافظات والأقضية».

هكذا، ذكرت التعديلات تاريخين مختلفين، بما يشير إلى أن المُشرّع - في إطار استعجاله لتقصير المهل حتى يفرض انتخابات في 27 آذار المقبل - دخل في سلسلة مغالطات ستؤدي في حال عدم إجراء الانتخابات في هذا التاريخ، بل في أيار على سبيل المثال، إلى حرمان نحو 18 ألف ناخب شاب من الاقتراع ممن يبلغون 21 عاماً. ويقول الباحث في الشركة الدولية للمعلومات محمد شمس الدين لـ«الأخبار» إن قانون الانتخاب 2017/44 أشار إلى «تجميد القوائم الانتخابية في 30 آذار من كل سنة وتبقى هذه المدة نافذة حتى السنة التي تليها. على أن تبدأ وزارة الداخلية بوضع اللوائح من 20 تشرين الثاني إلى 20 كانون الأول. لكن التعديلات المقرّة في مجلس النواب حددت للداخلية مدة ما بين 20 تشرين الثاني و5 كانون الأول أي تم تقصير هذه المهل لتسجيل الأسماء، واعتماد تاريخ 1 شباط كموعد لتجميد القوائم، بما معناه أنه يحق لمن استوفى عمر 21 عاماً خلال هذه المدة بالاقتراع». ولكن لأن أحداً لا يقرأ النصوص، «تمت إضافة عبارة وكل من يبلغ 21 عاماً في يوم الانتخاب المقبل من دون التنبه إلى هذه الثغرة التي تطرح علامات استفهام حول التاريخ الذي يفترض بالداخلية أن تعتمده لتسجيل الأسماء: 1 شباط حين تجمّد القوائم أو موعد الانتخابات الذي لم يحدد بعد، وقد يكون في 27 آذار؟». أكثر من ذلك، وإذا ما تم اعتماد تاريخ 8 أو 15 أيار المقبلين، كيف يمكن معالجة الفارق في الأسماء المستوفية للشروط ما بين شباط وأيار، خصوصاً إذا ما انقضت المهلة المحددة لإرسال المديرية العامة للأحوال الشخصية القوائم في 15 كانون الأول إلى البلديات والمحافظات والأقضية من دون أن تحدد الحكومة موعد الانتخابات خلال تلك المدة. عندها هل يتم استرجاع القوائم لتعديلها أم يتم التغاضي عما ورد في التعديلات وهو ما يعتبر مخالفة قانونية؟ يعني ذلك أن ثمة أخطاء وقع فيها المشرّع عند تعديل مواد قانون الانتخاب، وباتت بحاجة إلى تعديل لتوضيحها، إلا في حال قبول المجلس الدستوري بالطعن المقدّم من تكتل لبنان القوي، عندها تسقط تلك التعديلات تلقائياً.

«تخبيصة نيابية»

يشير النائب في التيار الوطني الحر آلان عون إلى أن التعديلات التي أقرت، أجرتها الكتل النيابية المؤيدة لإجراء الانتخابات في 27 آذار. لكنها أخذت في الاعتبار تغيير موعد الانتخابات فأرفقت جملة تسمح للوائح المعدّة في شباط أن تتناسب وموعد آخر محدد». ويضيف أن مرسوم دعوة الهيئات الناخبة مفترض أن يصدر في كانون الأول من وزارة الداخلية وسيكون منسجماً مع الموعد المتوقع للانتخابات: «كل هالتخبيصة كرمال 27 آذار». لكن صدور نتيجة بالقانون المعدّل أكان إيجاباً عبر قبوله أو سلباً عبر عدم توافر النصاب واعتبار القانون نافذاً حكماً، «سيوضح الصورة العامة للجميع ومن بينهم وزير الداخلية الذي سيتمكن من تحديد الموعد». علماً أن مصادر مقربة من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أكدت أن «الانتخابات لن تحصل في آذار بل في أيار، بناء على طلب رئيس الجمهورية ميشال عون، ولأنه لن يوقع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة في حال اعتماد يوم 27 آذار كموعد لإجراء الانتخابات». ربما من هذا المنطلق، بدأت المديرية العامة للأحوال الشخصية في 20 تشرين الثاني، أي منذ ثلاثة أيام بالتزامن مع إقفال باب تسجيل غير المقيمين، تسجيل أسماء

> **ارتكب المشرّع مخالفات أثناء إقرار التعديلات التي طُبخت على عجل**

الناخبين المستوفين للشروط مستندة إلى تاريخ 30 آذار المقبل كموعد لتجميد القوائم الانتخابية ولإيراد أسماء كل من بلغوا سنّ 21 عاماً، أي كما نصّ عليه قانون الانتخاب الأصلي ومن دون الأخذ بالتعديلات المتناقضة بحسب ما قالت مصادر مطلعة لـ«الأخبار».

من جانبه، يرى النائب في كتلة التنمية والتحرير ياسين جابر أن إيراد تاريخين مختلفين يأتي في سياق فتح مجال لمن سيبلغون 21 عاماً لطلب إدراج أسمائهم إذا لم تجر الانتخابات في آذار، حتى لا يُحرم أكثر من 10 آلاف لبناني من الاقتراع. لكنه يعود ليشير إلى أن النص بحاجة لـ«شدشدة»، بعد البت بـ«الحاجز الأول وهو موضوع النصاب في المجلس الدستوري وما سيصدر عنه من قرار».

ما هو واضح أن هناك ارتباكاً في مجلس النواب وإدارته بشأن المغالطة الحاصلة في اعتماد تاريخين مختلفين لتسجيل الناخبين، وأحداً لا يملك تفسيراً لذلك بل مجرد ترجيحات. ما هو مؤكد أن إدراج تاريخ 1 شباط بدلاً من 30 آذار كما كان محدداً سابقاً كموعد لتجميد القوائم الانتخابية يدخل ضمن عملية تقصير المهل للسماح بإجراء الانتخابات في 27 آذار 2022. إنما إدراج عبارة «الذين بلغوا سن 21 عاماً في يوم الانتخاب المقبل» في التعديلات عينها يشير إلى إشكالية ما لم يتنبه لها المشرّع وربما أدخلها في إطار عدم حرمان آلاف الناخبين من ممارسة حقهم الديموقراطي في حال إجراء الانتخابات في أيار. وفي كلتا الحالتين، باتت المادة 32 بحاجة إلى جلسة نيابية لتعديلها مرة جديدة، أكان موعد الانتخابات في 27 آذار أم في أيار. ذلك لأن تجميد القوائم الانتخابية قبيل شهر أو شهرين، يمنح وزارة الداخلية وقتاً لإحصاء المتوفين ومن لا يحق لهم الاقتراع، وهو ما لا يمكن إنجازه إذا جمدت القوائم في يوم الانتخاب نفسه.

في الواجهة

المُقال في كلام عون: حكومة مستقيلة لا تملأ الشغور

لأكثر من شهرين مضيا، شاع كلام كثير عن فتوى تارة، او اجتهاد طوراً لدى رئيس الجمهورية يتحوّط لاحتمال الوصول الى شغور في الرئاسة الاولى في موعدها الدستوري، موصولاً بشغور سابق له في السلطة الاجرائية. اذذاك طرح السؤال: ما العمل؟

نقولا ناصيف

فتحت المواقف الاخيرة لرئيس الجمهورية ميشال عون («الاخبار»، 19 تشرين الثاني) سجالاً بدأ، ولم ينته. كلٌ قرأه تبعاً لموقعه وموقفه منه وللتفسير الذي يريده له: مؤيدو الرئيس استطابوا فهمه، ومعارضوه رفضوه على طريقتهم واجتهدوا في ما توخّوه هم قبل ان يرجموا الكلام، والبعض الثالث قلّبه في اكثر من وجهة صائبة او ملتوية. بيد ان ما قاله عون دقّ ناقوس الخطر حيال الاستحقاقين الدستوريين المقبلين، لا تفصل بينهما بالكاد اشهر قليلة. لكلٍ من هذين الاستحقاقين مهلة دستورية باتت محفوفة بالاخطار، وإن هي معيّنة ومحدّدة في النص بلا التباس.

ما قاله عون عبَّر سلفاً عن احترامه للمهلتين الدستوريتين لكلا الاستحقاقين، بتأييده اجراء الانتخابات النيابية ومن ثمّ من بعدها الانتخابات الرئاسية. تبدأ مهلة الستين يوماً السابقة لانتهاء ولاية البرلمان عملاً بالمادة 42 من الدستور في 22 آذار، وتنتهي في اليوم ما قبل الأخير من الولاية في 20 ايار. بذلك، اذا كان لا بد من اعتبار قطبي الخلاف على موعد اجراء الانتخابات النيابية، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب نبيه برّي، اذ يطالب كل منهما بيوم اقتراع مغاير للآخر، لكن من ضمن المهلة الدستورية نفسها. الا انهما يختلفان على ما يتصل بقانون الانتخاب لا بالاستحقاق نفسه: الاول يريد الموعد في آخر المهلة ما بين 8 و15 ايار، والثاني في اولها في 27 آذار. بدورها المهلة الدستورية لانتخاب رئيس للجمهورية عملاً بالمادة 73، وهي شهر على الاقل وشهران على الاكثر قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية في 31 تشرين الاول 2022 تترجّح ما بين المدة القصوى 31 آب، والمدة الدنيا 30 ايلول.

الامر نفسه ينطبق على الافرقاء الآخرين جميعاً الذين يصطفون وراء الرئيسين، وهما سيكونان الاكثر والاقوى شأناً حيال استحقاق الرئاسة اللبنانية: عون المعني باجراء تسليم وتسلّم بينه وخلفه، وبرّي المعني تبعاً للمادة 73 بتوجيه الدعوة الاولى الى انتخاب الرئيس وتحديد مواعيد جلسات التصويت كلما تعثر انعقاد جلسة. على نحو كهذا، يصبح الاشتباك على الاستحقاقين ذا مغزى بين الرجلين اللذين لم تسبق الحياة الدستورية اللبنانية ان شهدت نزاعاً مريراً ما بينهما، في موقعيهما الحاليين، كما من قبل في مواقع الحرب اللبنانية، طوال عقود من الزمن وليس مذ انتخب الاول رئيساً للجمهورية. اختلفا على انتخابات 2016 وتصالحا. تنازعا مرة بعد اخرى وتهادنا. ولا يزالان كذلك منذ اليوم الاول من الولاية: هبة باردة وهبة ساخنة. في رد قانون الانتخاب كانت آخر الهبات الساخنة، وفي اجتماع الاستقلال البارحة آخر الهبات الباردة.

مع ذلك، بعد كلام عون الموصوف بالنبرة العالية الجمعة الفائت، لم يصدر عن برّي، وهو اول مَن يثب ويسرع ولا يكظم، اي موقف سلبي حيال ما قاله رئيس الجمهورية بتحدّثه عن الفراغ وتسليم السلطة الى الخلف او الى مَن يحلّ محل الخلف. واقع الامر ان ما جهر به رئيس الجمهورية يعرفه سلفاً رئيس مجلس النواب، ويخشاه ان لم يكن يتوجس منه. اضف انه سيكون - وهي مهمته كما كل من اسلافه - اللاعب الرئيسي في ادارة انتخاب الرئيس المقبل.

لا تكمن المشكلة في استحقاق الانتخابات النيابية في ذاته، ولا في الاستحقاق الذي سيليه في ذاته، بل في المدة الفاصلة ما بينهما، وما يمكن - من باب الافتراض لا التكهن - ان يحدث في ظل معطيات واقعة حتماً.

لأن الافرقاء جميعاً، في العلن على الاقل، يقولون انهم مصرون على اجراء اول الاستحقاقين في معزل عن موعده، فإن ثمة استحقاقاً ما بين اثنين سيطرأ عملاً بالمادة 69، القائلة بالاستقالة الحكمية للحكومة الحالية فور انجاز الانتخابات النيابية العامة واكتمال البرلمان بأعضائه جميعاً. اذذاك تنشأ المشكلة المتوجس منها، وهي ان يتعثر تأليف حكومة جديدة، على جاري التقليد المتبع منذ ما بعد اتفاق الدوحة عام 2008، بإمرار اشهر طويلة ريثما يصير الى الاتفاق على اصدار مراسيمها.

في المادة 69، من بين حالات ست، ثمة ثلاث حكمية لاستقالة الحكومة يصعب التلاعب بها او التراجع عنها او التحايل من حولها حتى: انتخاب رئيس للجمهورية، وانتخاب مجلس نيابي جديد، ووفاة رئيسها. استقالة كهذه لا تحتاج الى رئيس للجمهورية كي يقبلها، بل تصبح سارية النفاذ من ان دون يعقبها للفور تسمية رئيس مكلف تأليف الحكومة الجديدة.

مؤدّى الخشية من هذا الاستحقاق «المرعب» - اذا جاز التعبير - في توقيته، ان استقالة الحكومة ستعبر، ربما قياساً بالسوابق المارة منذ عام 2008، بالمهلة الدستورية لانتخاب الرئيس، وقد تتجاوزها. وربما ايضاً بحسب المتوقع الرائج اخيراً، ان الخلاف على انتخابات الرئاسة قد يطيح موعدها الدستوري وتصبح البلاد امام خطر فراغ حقيقي، لا

> **حكومة مستقيلة لا تملك ان تحكم، ولا تملك ان تملك صلاحيات رئيس الجمهورية**

شغور المنصب فحسب.

ذلك ما عناه رئيس الجمهورية بقوله انه يسلّم الرئاسة - وهو واجب دستوري - الى مَن ينتخبه البرلمان خلفاً له، او الى حكومة قائمة دستورياً اذا تعذّر انتخاب رئيس جديد للجمهورية عملاً بالمادة 62، الملزمة انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية اليها بأعضائها مجتمعين عند حدوث الشغور الذي يقضي حكماً بمغادرة رئيس الجمهورية منصبه. اما ما لا يسع رئيس الجمهورية فعله، وهو ما افصح عنه صراحة، فالاعتقاد بتسليم صلاحياته الى حكومة تصريف اعمال لتعذّر تأليف حكومة جديدة عاملة. لأنها لا تجتمع في مجلس الوزراء، ولا تمثل امام مجلس النواب، وهو التقليد الذي احدثه الزعماء السنّة منذ استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011، وآخر صوره كان اصرار الرئيس حسان دياب على عدم التئام حكومته المستقيلة اياً يكن الموجب. لأنها حكومة تصريف اعمال وفق النطاق الضيّق الذي ناطه بها الدستور، لا يسعها تسلّم صلاحيات رئيس الجمهورية، ولا إلباس مجلس الوزراء مجتمعاً بزّة رئيس الجمهورية ريثما يصير الى ملء الشغور الرئاسي.

سبق للبنان مرات ثلاثاً ان خبر شغوراً في رئاسة الدولة: الاولى عام 1988 في ظل دستور ما قبل اتفاق الطائف الذي كان يجيز لرئيس الجمهورية تأليف حكومة جديدة ترث صلاحياته عند استقالته وشغور المنصب اقتداء بسابقة 18 ايلول 1952، والثانية والثالثة متشابهتان بعد اتفاق الطائف وتعاقبتا بعد انتهاء ولايتي الرئيسين اميل لحود عام 2007 وميشال سليمان عام 2014، وكانت حكومتا ذلك الزمان قائمتين غير مشوبتين بعيب دستوري. اما الحالة المُخشى منها، فهو نهاية ولاية عون في ظل حكومة تصريف اعمال. لا تملك ان تحكم، وتالياً لا تملك ان تملك صلاحيات رئيس الجمهورية وهي مصابة بعيب استقالتها.

في ذلك بدا واضحاً تماماً ما عناه عون، على وفرة ما قيل في كلامه الاخير وما سيقال الآن ولاحقاً: يسلّم الى خلف او الى حكومة قائمة، لا الى حكومة تصريف اعمال.

السؤال الاكثر ارباكاً اذا وصل لبنان الى مأزق دستوري كهذا، غير مسبوق في تاريخه. لا نصوص فيه، ولا اجتهاد، الا ما يمكن ان ينشأ عنه في حينه كون الاستثناء بات يصنع القاعدة. مفاد السؤال: اي صلاحيات يمارسها رئيس للجمهورية انتهت ولايته المحددة في الدستور بست سنوات ولا يزال في الحكم بلا اعادة انتخاب او تمديد ولاية، ولا يسعه ترك المنصب شاغراً لا احد يحلّ فيه، في ظل استعصاء تأليف حكومة لأن الافرقاء يتخانقون على مقاعدها ووزرائها فحسب.

الصائب المجرَّب في لبنان ان الوقائع تصنعها الهواجس، اكثر من تغلّب تلك على هذه.

قضية

عندما تدور الشبهات حول ثروة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، يكلّف شركة خاصة بالتدقيق في حساباته الشخصية. ليعلن براءته. وعندما تدور الشبهات حول ثروة رجا سلامة، يكلّف حاكم مصرف لبنان هيئة التحقيق الخاصة، التي يرأسها، التدقيق في حسابات شقيقه. يحدّد الزمن المشمول بالتدقيق، ليضمن إجراءه بعد الفترة المشتبه في أن الشقيقين سلامة جمعا، إبّانها، ثروة نتيجة عقد موقّع بين شركة خاصة يملكانها ومصرف لبنان. في الحالتين، يريد رياض سلامة، ومن خلفه المصارف، القول إن القضاء ممنوع من دخول القطاع المصرفي: أنا أحقق، أنا أدقّق، وأنا أعلن براءتي وبراءة شقيقي

رياض سلامة

أنا ـ لا القضاء ـ أحقّق في حسابات شقيقي

حسن عليق

منتصف الشهر الجاري، روّج حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لـ«مفاجأة نقدية قضائية سيفجّرها... من شأنها أن تُسبّب إرباكاً في المسارات القضائية المفتوحة داخلياً وخارجياً». بعد يومين (17 تشرين الثاني 2021)، نشر بياناً خلاصته أنه كلّف شركة تدقيق مالي الكشف على حساباته، وأنها أنجزت مهمتها مؤكدة أنّ جميع حساباته سليمة، وأنه لم يستفد من مال مصرف لبنان العام. في بيانه ذاك، كان سلامة، المشتبه فيه باختلاس الأموال وتبييضها، كمن يقول «أنا المحقق وأنا القاضي، وقررت أنني بريء». ما قام به سلامة بشأن حساباته، لجهة محاولة «القولبة» على القضاء، فعله أيضاً بشأن شقيقه رجا، شريكه في شبهة الاختلاس وتبييض الأموال أمام القضاء في كل من لبنان وسويسرا وفرنسا («التي لا يزال الادعاء فيها موجّهاً ضد مجهول، مع اعتبار الأخوين سلامة في دائرة الشبهة») وألمانيا ولوكسمبورغ.

يوم 21 تشرين الأول الماضي، بعث رياض سلامة، بصفته رئيس هيئة التحقيق الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في مصرف لبنان، كتاباً إلى الأمين العام للهيئة، عبد الحفيظ منصور، يُبلغه فيها أنّ الهيئة قررت في جلستها المنعقدة يوم 2021/10/21، «تكليف الأمين العام لـ«الهيئة» التدقيق في حسابات «رجا توفيق سلامة» لدى كل من بنك عوده ش.م.ل. والاعتماد اللبناني ش.م.ل. وبنك البحر المتوسط ش.م.ل. خلال الفترة من 2016/1/1 لغاية تاريخه، وإفادة الهيئة بالنتائج». هذا الطلب أثار الكثير من التساؤلات لدى مصادر معنية بالتحقيق مع الشقيقين سلامة. صحيح أنّه إجراء داخلي يخصّ القطاع المصرفي، إلا أنّ ذلك لا يعني انفصاله عن التحقيق القضائي. ومن جملة هذه التساؤلات:

أولاً، كيف يحق لسلامة، بصفته رئيس هيئة التحقيق الخاصة، التدخّل في تحقيق قضائي أو مالي مع شقيقه؟ هذه القرابة بينهما، إضافةً إلى شراكتهما المالية المشتبه فيها، تضرب حيادية أي إجراء يتّخذه سلامة في هذا المجال. وكان على الحاكم، ولو من باب الاحترام الشكلي للأصول، التنحي عن الملف.

ثانياً، بعد أكثر من عام على فتح التحقيق حول أمواله وأموال شقيقه في سويسرا، وبعد أكثر من 8 أشهر على فتح التحقيق بشأنهما في لبنان، وبعد 6 أشهر على دهم مكتب تابع لشقيقه في بيروت، لماذا قرّر سلامة التدقيق بحسابات رجا سلامة «الآن»؟

تجيب المصادر نفسها بأنّ ما قام به حاكم مصرف لبنان هدفه الحصري «القوطبة» على التحقيق القضائي المفتوح لدى النيابة العامة التمييزية في ثروة الشقيقين سلامة، بعد الاشتباه فيهما بجرم اختلاس الأموال من قِبَل النيابة العامة السويسرية واللبنانية والنيابات العامة في عدد من الدول الأوروبية، وتربط المصارف بين طلب هيئة التحقيق الخاصة التدقيق بحسابات رجا سلامة، وبين طلب النيابة العامة التمييزية من المصارف الثلاثة تزويدها بكامل المعلومات المتوفرة لديها عن حسابات رجا سلامة، وامتناع هذه المصارف عن تلبية الطلب، وصولاً إلى تقدّم أحد المصارف (البحر المتوسط ـ «ميد») بطلب مداعاة الدولة أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز، بسبب ما سمّاه «الخطأ الجسيم» الذي «ارتكبه» المحامي العام التمييزي بالتكليف، القاضي جان طنوس، لجهة طلبه كشوفات جميع حسابات رجا سلامة، منذ عام 1993 حتى عام 2021، في إطار التحقيق المفتوح حول ثروة حاكم مصرف لبنان وشقيقه، رجا وآخرين. وطلب المصرف أيضاً إبطال طلب القاضي طنّوس، واعتبار الأخير «مرفوع اليد عن أي عمل يتعلق» بمصرف البحر المتوسط ـ «ميد».

ثالثاً، طلب سلامة التدقيق في حسابات شقيقه بدءاً من 2016/1/1.

لكنّ التحقيقات القضائية تشمل الفترة الممتدة من عام 1993 حتى عام 2021، وتتركّز على الفترة الممتدة من عام 2001 حتى عام 2015. ففي الفترة الأخيرة (2001 ـ 2015)، كانت شركة «فوري» تعمل وفق عقد موقّع مع مصرف لبنان، كوسيط مالي في مجال سندات الدين بالعملات الأجنبية. وعام 2015، انتهى وجود تلك الشركة التي اعتبر المدعي العام الاتحادي السويسري أنها كانت واجهة للشقيقين رياض ورجا سلامة، لجمع ثروة تفوق الـ 300 مليون دولار نتيجة العقد الموقّع مع مصرف لبنان. وترى مصادر معنية بالتحقيق أنّ سلامة تعمّد أن يطلب من هيئة التحقيق الخاصة التدقيق بحسابات شقيقه بعد 2016/1/1، ليُخرج من دائرة التحقيق ما له صلة بشركة «فوري» التي انتهى وجودها وأُقفلت حساباتها في العام السابق، والتي تستند إليها كل الشبهات المسوقة بحق الأخوين سلامة.

> كلّف سلامة الأمين العام لهيئة التحقيق الخاصة التدقيق في حسابات شقيقه في الفترة اللاحقة لإنهاء شركة «فوري»

رابعاً، تتوقّف مصادر في القطاع المالي عند تسلسل المراسلات بين سلامة والأمين العام لهيئة التحقيق الخاصة، والمصارف المعنية، وفق الآتي:

أ- يوم 2021/10/26، بعث بنك عوده إلى هيئة التحقيق الخاصة بكتاب يشير إلى معلومات يجري التداول بها «إعلامياً وقضائياً حول شبهات تتناول حسابات السيد رجا توفيق سلامة في المصارف اللبنانية»، وقال «عوده» إنّ حسابات رجا سلامة كانت مفتوحة لدى «بنك عوده للخدمات الخاصة ش.م.ل. وقد تم إقفالها بتاريخ 2016/12/30».

ب- يوم 2021/10/26، بعث بنك البحر المتوسط بكتاب «سرّي جداً» إلى هيئة التحقيق الخاصة، يتحدّث فيه عن «أخبار إعلامية وقضائية متداولة عن احتمال ارتباط رجا توفيق سلامة بمخالفات قانونية محتملة». كذلك قال «البحر المتوسط» إن بعض مصارف المراسلة تستفسر «بشكل لافت» عن «هذا الزبون». كما أنّ «أحد المصارف المراسلة الأساسية التي تتعامل معها طلب منا، عبر كتاب يحمل صفة «سرّي»، التوقف عن استعمال حساباتنا لديهم لتنفيذ عمليات مصرفية لمصلحة الزبون المشار إليه أعلاه».

ج- يوم 2021/10/17، بعث مصرف «الاعتماد اللبناني» بكتاب إلى هيئة التحقيق الخاصة، يتحدّث أيضاً عن «ما يتم التداول به إعلامياً وقضائياً حول شبهات تتناول حسابات صلة بشركة «فوري» التي انتهى وجودها العام السابق، والتي تستند إليها إعلامها بما يتوجّب القيام به.

د- يوم 2021/11/1، بعث الأمين العام لهيئة التحقيق الخاصة، عبد الحفيظ منصور، بكتاب إلى «حضرة الحاكم، رئيس هيئة التحقيق الخاصة»، رياض سلامة، يُبلغه فيه بمضامين كتب المصارف الثلاثة، قبل أن يقترح عليه «تكليفنا التدقيق في حسابات السيد رجا توفيق سلامة»، لدى المصارف الثلاثة، خلال الفترة الممتدة من 2016/1/1.

هذه المراسلات (شبه المتطابقة) بين المصارف الثلاثة والهيئة، كما كتاب الهيئة إلى رياض سلامة، أتت بعد 10 أيام على الكتاب الذي بعث به سلامة نفسه إلى منصور يبلغه فيه بتكليفه التدقيق بحسابات رجا سلامة، وهو الأمر نفسه الذي اقترحه منصور بعد عشرة أيام! كيف يستقيم ذلك؟ ترى مصادر مقرّبة من حاكم مصرف لبنان بأن المراسلات بين الهيئة وأمينها العام تتاخر أحياناً، كون الأخير ممنوعاً بالقانون من المشاركة في جلسات هيئة التحقيق الخاصة! أما بشأن تحديد تاريخ 2016/1/1 كنقطة انطلاق للتدقيق في حسابات رجا سلامة، فتقول مصادر المصارف إن هذا الأمر يستند إلى القانون الذي يفرض على البنوك أن تحتفظ بسجلات الحسابات المقفلة لديها، لخمس سنوات على الأقل بعد إقفالها. في المقابل، ترد مصادر معنية بالتحقيق، من داخل القطاع المالي، بأن القانون لا يُحدّد مهلة قصوى للاحتفاظ بالسجلات، ولم يسبق أن أتلف مصرف سجلات لحسابات كبار المودعين أو الشخصيات «المعرّضة سياسياً». فمثلاً، عندما تطلب السلطات الأميركية معلومات عن حسابات شخصيات بشبهة تمويل الإرهاب، تعود هيئة التحقيق الخاصة لتدقق في هذه الحسابات إلى ما قبل عشرين عاماً أحياناً. يُضاف إلى ما سبق أن المصارف الثلاثة وعدت المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات بالاستجابة لطلب القاضي طنوس، ما يعني موافقتها ضمناً على العودة بالحسابات إلى عام 1993، إلا أنها لم تستجب لطلب النيابة العامة التمييزية، رغم مضيّ شهر ونصف شهر على صدوره.

الثابت أنّ جميع هذه المراسلات بين المصارف والهيئة وحاكم مصرف لبنان، إنما صدرت بعدما طلب القاضي طنوس، يوم 2021/10/7 من المصارف تزويده بكشوفات حسابات رجا سلامة. وما يقوم به الحاكم، والمصارف، هو السعي إلى تثبيت أن القضاء غير مخوّل الحصول على أي معلومات عن الحسابات المصرفية، ولو في إطار تحقيق قضائي بشبهة الإثراء غير المشروع. وهذه ليست تهمة، بل هو ما اورده مصرف «البحر المتوسط» في طلب مداعاة الدولة الذي تقدّم به وكيلاه، المحاميان رشيد درباس وأسامة سلمان، إلى الهيئة العامة لمحكمة التمييز يوم 5 تشرين الثاني 2021، لإبطال طلب القاضي طنوس الحصول على كشوفات حسابات رجا سلامة.

القاضي استند إلى المادة السابعة من قانون السرية المصرفية، التي تنص على أنه لا يمكن للمصارف أن تتذرع بسرّ المهنة بشأن الطلبات التي توجّهها السلطات القضائية في دعاوى الإثراء غير المشروع. أما الوكيلان القانونيان لبنك «ميد»، فيريان أنّ تلك المادة باتت بحكم الملغاة، بعد صدور قانون مكافحة الفساد عام 2020. وفيما يرى قضاة وقانونيون أنّ اعتبار المادة السابعة من قانون السرية المصرفية «هرطقة لا أساس لها قانوناً»، ذكّر المحاميان في طلبهما بدور هيئة التحقيق الخاصة الذي منحها إياه القانون 2015/44 (قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب)، لجهة إجرائها التحقيقات المرتبطة بتبييض الأموال. وهنا، يردّ قضاة وقانونيون مختصون بالشأن المالي بأنّ صلاحيات الهيئة مُتصلة حصراً بجُرمَي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وأنّ طلب وكيلي بنك «ميد» يمنح الهيئة صلاحيات إضافية تتصل بأصل الجرائم التي قد يرتكبها شخص ما. فعلى سبيل المثال، لو ارتكب شخص ما جناية سرقة أموال بالكسر والخلع، ثم قام بتبييض الأموال عبر القطاع المصرفي، لا تُحقّق الهيئة في جريمة السرقة، بل إن عملها محصور بالتبييض.

أما وكيلا «ميد»، فيمنحان الهيئة صلاحية التحقيق في جريمة السرقة أيضاً. فالنيابة العامة التمييزية تُحقّق في جريمة إثراء غير مشروع، وهي لأجل ذلك طلبت الحصول على حسابات رجا سلامة. وتشير مصادر قضائية إلى مسألة تتصل بما تراه «قاعدة عامة»، مفادها أن القضاء مُلزم بتضييق نطاق السرية المصرفية مع تقدّم الزمن، لا توسيعه. أما سلامة والمصارف، فيريدون عبر رسائلهم وطلباتهم القول إن القضاء ممنوع من دخول المصارف: سلامة يكلّف شركة خاصة التدقيق بحساباته، ثم يكلّف هيئة التحقيق الخاصة التدقيق بحسابات شقيقه، وما على القضاء سوى الأخذ بنتائج

(هيثم الموسوي)

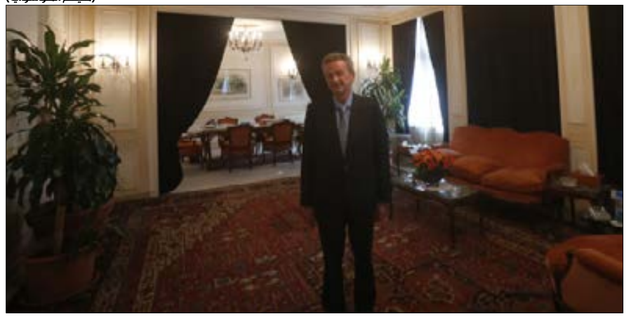

العودة إلى القاضي سهيل عبّود

تنص المادة السابعة من قانون السرية المصرفية الصادر عام 1956 على أنه «لا يمكن للمصارف (...) أن تتذرّع بسر المهنة المنصوص عليه في هذا القانون بشأن الطلبات التي توجهها السلطات القضائية في دعاوى الإثراء غير المشروع المقامة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم 38 تاريخ 18شباط سنة 1953 وقانون 14 نيسان سنة 1954».

الوكيلان القانونيان لمصرف البحر المتوسط («ميد»)، المحاميان رشيد درباس وأسامة سلمان تقدّما بطلب مداعاة الدولة، بناءً على «خطأ جسيم» نسباه إلى المحامي العام التمييزي بالتكليف، القاضي جان طنوس، لأنه استند إلى المادة السابعة المذكورة أعلاه، في طلبه من مصرفهما الحصول على كشوفات حسابات رجا سلامة.

برأي المحاميين، فإن القانون 2020/11 (قانون مكافحة الفساد) ألغى القانون 99/154 الذي ألغى بدوره قانون الإثراء غير المشروع الصادر عام 1953، محتفظاً في المادة 13 منه «لقاضي التحقيق والمحكمة المختصة صلاحية أعمال المادة السابعة من قانون السرية المصرفية». لكن قضاة وقانونيين يشيرون إلى أن القانون 2020/11 ألغى القانون 99/154 ولم يلغ قانون السرية المصرفية الذي لا يزال سارياً بمواده كافة، ومنها المادة السابعة التي تُلغي السرية المصرفية عندما يتعلق الأمر بالتحقيق بالإثراء غير المشروع. ويشير قضاة وقانونيون إلى أنه سبق للمدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات أن استند إلى المادة السابعة من قانون السرية المصرفية، ليطلب من المصارف تزويده بأسماء جميع الأشخاص الذين حازوا سابقاً أو يحوزون حالياً صفة الموظف العمومي، مع مجموع المبالغ المالية التي تم تحويلها إلى الخارج من قِبَل كلّ منهم، في الأعوام 2019 و2020 و2021. وفي ذلك الطلب الصادر يوم 2021/6/24، والذي لم تستجب له المصارف بعد، لم يسأل عويدات التدقيق في تلك الحسابات، بل طلب الحصول على معلومات عنها وعن أصحابها وتحويلاتهم إلى الخارج، لتكون هيئة التحقيق الخاصة مجرّد وسيط لا جهة تحقيق.

تجدر الإشارة إلى أن طلب «مداعاة الدولة» الذي تقدّم به بنك «ميد»، بات في عهدة الهيئة العامة لمحكمة التمييز التي يرأسها رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي سهيل عبود. ومن المتوقع أن تنعقد الهيئة الأسبوع الجاري، للنظر في طلب «ميد» كما في طلبات عدد من المدعى عليهم في انفجار المرفأ، الذين يتهمون قاضي التحقيق لدى المجلس العدلي، طارق البيطار، وقضاة آخرين، بارتكاب «أخطاء جسيمة».

تقرير

كورونا «الجديدة»: هل المستشفيات قادرة على تجديد المواجهة؟

يوماً بعد آخر، يتعزّز الخوف من الانزلاق إلى حافة الخطر والانطلاق نحو مرحلة رابعة من تفشي «كورونا»، خصوصاً في ظل تصاعد أعداد الإصابات والوفيات، وإيجابية الفحوص. السؤال المؤرّق اليوم هو: هل ستكون المستشفيات قادرة على المواجهة في حال الدخول في ذروة جديدة؟ والجواب حتى اللحظة: «صعب»، في ظل تضاعف التحديات التي تعوق المواجهة، من انهيار الليرة وتضاعف أسعار المستلزمات إلى الهجرة المستمرة للأطباء والممرضين

فانيسا مرعي

لم يدم «الاستقرار الصحي» أكثر من خمسة أشهر، قبل أن نعود إلى مربع الخطر، مع استعادة فيروس «كورونا» نشاطه منذ نحو أسبوعين، منذراً بالدخول في موجة جديدة من التفشي.

اليوم، «يتمركز» الفيروس في صلب المستوى الثالث من التفشي، وقد ينزلق في لحظة غير مؤاتية إلى المستوى الرابع، خصوصاً بعد خروجه من المنطقة الآمنة، لا سيما في ما يتعلق بأعداد الإصابات التي عادت إلى تخطّي عتبة الألف إصابة، إضافة إلى الارتفاع في أعداد الوفيات وفي نسبة إيجابية الفحوص التي سجلت في بعض المناطق 15%. أما في التقرير الشامل، فليست النسبة بأحسن حال أيضاً، وإن سجلت بالمجمل 8,9%، وهي نسبة تنذر بالخطر الآتي، مقابل ارتفاع أعداد الوفيات التي تراوحت في اليومين الأخيرين بين 8 و10 يومياً.

صحيح أن ثمة تعويلاً في المرحلة الراهنة على نتائج عملية التلقيح، إلا أن ما يعوق الاطمئنان هو مدى قدرة القطاع الصحي على استيعاب مرحلة التفشي في ما لو وصلنا إليها. والسؤال المؤرّق في ظل صعود الأرقام هو: هل سيكون القطاع الاستشفائي قادراً على المواجهة؟ لا جواب حتى الآن، إلا أن ثمة خوفاً من صعوبة تلبية «النداء»، في ظل التحديات الكثيرة التي تجعل المواجهة أصعب. إذ لم يعد صرف الدولار هو فقط ما يعيق المواجهة، بعدما أضيف إليه الانقطاع الهائل في عدد كبير من الأدوية، والهجرة المستمرة للقطاع الطبي والتمريضي. وهي تحديات تعكسها التصريحات الرسمية، وآخرها التعليمات التي وجّهها وزير الصحة فراس الأبيض قبل أيام - بحسب معلومات لـ«الأخبار» - برفع جاهزية المستشفيات الحكومية وزيادة أعداد الأسرّة المخصصة لمرضى كورونا.

يضاف إلى هذا الواقع الحذر، أن معظم المستشفيات فقدت القدرة على استعادة زمام المواجهة. فحتى الآن، يوجد في لبنان حوالى 14 مستشفى حكومياً لا تزال تستقبل مرضى كورونا تضم 394 سريراً (178 منها للعناية). ويضاف إليها 30 مستشفى خاصاً فقط لا تزال «تحتفظ» بأقسام كورونا مفتوحة، تتضمن فقط 400 سرير (150 للعناية الفائقة). فهل يمكن لهذه المستشفيات، مجتمعة، استيعاب الأعداد الكبيرة للمصابين في حال حصول موجة جديدة؟

يؤكد نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان، سليمان هارون، أن غالبية المستشفيات الخاصة أقفلت أقسام كورونا، مشدداً على صعوبة تحملها موجة جديدة من الفيروس، وإن كان يستبعد ارتفاع أعداد المصابين الذين يضطرون للدخول إلى المستشفيات، أقله في المرحلة الراهنة، باعتبار أعداد الذين تلقوا اللقاحات أو سبق أن أصيبوا بالفيروس.

مع ذلك، «إمكانات المستشفيات تراجعت مقارنة مع وضعها في الموجة الماضية»، يؤكد هارون، بسبب «النقص الحاد في الطاقمين الطبي والتمريضي، إضافة إلى التكاليف المرتفعة التي تتكبدها المستشفيات لشراء المستلزمات الطبية التي تباع بالدولار، عدا عن أن أسعارها باللبرة أصبحت أكثر بثلاثة إلى أربعة أضعاف عما كانت عليه سابقاً». ويلفت إلى أن المشكلة تطال أيضاً مستلزمات الوقاية من الجائحة (كالألبسة التي ارتفعت أسعارها أربعة أضعاف)، إضافة إلى انقطاع عدد من الأدوية التي تستخدم في علاج مرضى كورونا كدواء الأكتيمرا (actemra)، ما يضطر البعض إلى شرائه من السوق السوداء.

> تتراوح نسبة إيجابية الفحوص في بعض المراكز ما بين 10 إلى 15%

برغم مخاوف هارون، إلا أن لرئيس دائرة المستشفيات والمستوصفات في وزارة الصحة، هشام فوان، نظرة أكثر تفاؤلاً، خصوصاً لناحية توافر الأدوية التي تستخدم في علاج مرضى كورونا، كذلك الأمر بالنسبة للتجهيزات الطبية، من بينها أجهزة التنفس الاصطناعي، لافتاً إلى أنه «بعدو ماشي الحال».

لكن، ما هو «غير ماشي» هي هجرة «الجيش الأبيض» التي تسببت بها الأزمة الاقتصادية، إذ تبقى هذه الهجرة الهاجس الأكبر لدى المستشفيات الخاصة والحكومية، بسبب الضغط الذي تمارسه على القطاع الصحي، خصوصاً أنها تضع حياة المريض في خطر، على ما يضيف فوان.

ماذا عن جهود الوزارة لتفادي كارثة صحية؟

يشدد فوان على ضرورة أخذ اللقاح، لافتاً إلى أن الوزارة تسعى إلى زيادة أعداد الملقحين عبر استهداف فئات عمرية جديدة واعتماد الباصات والعيادات النقالة للوصول إلى القاطنين في مناطق لا يزال معدل التلقيح فيها منخفضاً، مثل بعلبك الهرمل وعكار وبعض مناطق الجنوب.

وفي خطوة مواكبة لذلك، يشير فوان إلى أن الوزارة تتعاون مع وزارة التربية من خلال إرسال فرق لتلقيح الطلاب بعد تسجيلهم على منصة التلقيح، مع الإشارة إلى أن عدد الذين تراوح أعمارهم بين 12 و16 سنة وتلقوا الجرعة الأولى بلغ نحو 90 ألفاً في حين فاق عدد الملقحين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة الـ100 ألف.

وللإطلاع على وضع المستشفيات حالياً، يمكن الاكتفاء بعينة من مستشفيين أساسيين يواجهان اليوم أزمة كورونا، ومنها مستشفى فتوح كسروان الحكومي .البوار. وفي هذا السياق، يؤكد مدير المستشفى الطبيب أندريه قزيلي أن «قسم كورونا لا يزال مفتوحاً وفيه حالياً 11 مريضاً ويستقبل يومياً مريضين إلى 3». وتخوف قزيلي من نسبة إيجابية فحوص الـPCR التي تتراوح اليوم ما بين 10 إلى 15% «بينما معظم المرضى يصلون إلى المستشفى بحالة متقدمة تستوجب دخولهم إلى العناية الفائقة»، مشيراً من جهة أخرى إلى أن متوسط عدد الملقحين في المستشفى هو 400 يومياً، بعضهم بدأ بتلقي الجرعة الثالثة.

على خط موازٍ، وعلى رغم أن المستشفى يلتزم بسعر 100 الف ليرة لإجراء فحص الـPCR، إلا أنه يبدو أن مشكلة إضافية بدأت تلوح في الأفق، إذ يقول قزيلي إنه «تبلغنا من الشركات أن المواد المستخدمة في الفحص سيتقاضون بدلها بالدولار الأميركي، ولذا تتواصل مع الوزارة لبحث كيفية حل المشكلة».

في مستشفى السان جورج - الحدث، لم يقفل قسم كورونا بعد، إنما يوضح مديره العام، حسن عليق، أنه بعد تراجع موجة كورونا في حزيران الماضي جرى الإبقاء على 40 سريراً من أصل 130 في هذا القسم «جميعها ممتلئة حالياً بالمرضى»، معلناً أن نسبة الفحوصات الإيجابية تتراوح اليوم ما بين 10 إلى 14%. وهي نسبة تنذر بأن الأسوأ آتٍ. فهل فات الأوان؟

دوري أبطال أوروبا

شافي في برشلونة عاملاً بوصايا كرويف

بداية ممتازة كانت لبرشلونة مع نجمه السابق شافي هرنانديز في نهاية الأسبوع الماضي بتغلبه على جاره إسبانيول في «دربي» المدينة. لكن تحديات أكبر تنتظر المدرب الشاب في «كامب نو» على رأسها إعادة إنعاش الفريق أوروبياً. وهو أمر سيبدأ في العمل عليه انطلاقاً من الليلة عندما يستضيف «البرسا» بنفيكا البرتغالي عند الساعة 22.00 بتوقيت بيروت

شربل كريّم

أحلام جمهور برشلونة عادت لتطفو إلى العلن مع وصول شافي هرنانديز لقيادة الفريق خلفاً للهولندي رونالد كومان. أحلامٌ تأخذ هذا الجمهور إلى أيام مساهمة شافي في الفوز بثلاثية مرتين بفضل أسلوبه الاستثنائي في لعب الكرة، وهي مسألة يؤمل أن تنعكس على أداء فريقه في الفترة المقبلة بعدما اقتنص أفكاره وفلسفته التدريبية من مدرسة برشلونة ومن مدربه السابق جوسيب غوارديولا.

شافي بلا شك كان في فترة من الفترات أفضل لاعب وسطٍ في العالم، وركن أساسي في المثلث الذي ضمّه إلى أندريس إينييستا وسيرجيو بوسكتس، لكنه يعلم اليوم أنه على رغم وجود الأخير مع الفريق فإن الأمور تغيّرت كثيراً، وذلك بعد 14 شهراً عاشها النادي الكاتالوني على وقع الاضطرابات خلال فترة تولي كومان لإدارة الفنية حيث فشل في إقناع الإدارة والجمهور بمشروعه.

إذاً التغيير جاء، وهو ما ترجمه شافي على أرض الملعب سريعاً من خلال دفعه باسماء يافعة بشكل أساسي بعدما كانت مجهولةً للمتابعين حتى الأمس القريب، ما يظهر أن فلسفته واضحة، وهي السير على درب التقليد القديم بالعودة إلى «لا ماسيا» التي انتجته ودفعت بنجوم كثر إلى الأضواء. هذا يعني أن شافي هو الرجل المثالي لبرشلونة لأنه بكل بساطة ذهب مباشرة إلى التعامل مع الواقع المالي المرير عبر إعطاء فرصة للاعبين صغار السن قد يكونون حجر الأساس لفريق المستقبل.

هو أمر اختبره سابقاً بعدما قضى 17 موسماً في أروقة «كامب نو»

> 3 مفاتيح أساسية يعتمد عليها شافي لإعادة برشلونة إلى ساحة الأقوياء

شافي يحدو حدو كومان

الواضح أن شافي سيفعلها بشكل مختلف عن كومان، ما يرجّح بأن نتائج برشلونة ستتحسّن مباراة بعد أخرى، إذ سريعاً أوقف طريقة اللعب المباشرة التي تعتمد على الكرات الطويلة والعرضية، والتي لا تلتقي مع الفلسفة الأزلية للفريق المبنيّة على الاستحواذ. وهذه المسألة يحتاجها «البرسا» أكثر من أي وقتٍ مضى في ظل وجود نوعية من اللاعبين مختلفين عن السابق، وربما في مكانٍ ما أقل مستوى من أسلافهم الذين حصدوا النجاحات، لذا فإن الاحتفاظ بالكرة لتقليص نسبة الخطورة على المرمى تبدو ضرورية، وهو ما عمل عليه شافي منذ الإطلالة الأولى له مدرباً في المواجهة الصعبة أمام إسبانيول.

بطبيعة الحال، سبق أن أثبت شافي أنه بإمكانه فرض أسلوب خاص به، وذلك من خلال تدريبه للسدّ القطري ابتداءً من عام 2019، ليحصد معه 5 ألقاب، لكن العمل الذي ينتظره في مسقط رأسه الكروي أكبر بكثير، خصوصاً بعد البداية السيئة للفريق على مختلف المستويات وفقدان بعض اللاعبين الثقة بالنفس وابتعاد آخرين قسراً على غرار الأرجنتيني سيرجيو أغويرو الذي تبيّن أنه يعاني من مشكلة في القلب وضعت حدّاً لمشواره.

وإذا كان الوصول إلى منصة التتويج في «الليغا» صعباً، فإن العمل الأكبر قد يكون التركيز على دوري الأبطال انطلاقاً من مباراة الليلة أمام بنفيكا حيث سيكون الترقّب كبيراً لكيفية المقاربة الفنية لشافي الكفيلة بجعل برشلونة فريقاً قوياً مجدداً على الساحة الأوروبية.

التحدي الاوروبي

ببساطة هناك 3 مفاتيح سيستخدمها شافي لنقل برشلونة إلى مرحلةٍ أخرى، أوّلها كما ذكرنا سلفاً هو الاستحواذ، وثانيها الضغط العالي، وثالثها الأسلوب الهجومي المتنوّع.

المفتاح الأول قد يحتاج تطبيقه إلى الوقت لأن نوعية لاعبي برشلونة تختلف عن تلك التي عرفها شافي أيام كان لاعباً، لكن التنظيم على أرض الملعب سيكون مفصلياً لرفع نسبة الاحتفاظ بالكرة، ومن ثمّ الانطلاق إلى الهجوم، وهي مسألة يقال إن المدرب الجديد بدأ في إدخالها إلى أذهان لاعبيه الشبان، داعياً إياهم إلى الاستمتاع في التمارين من خلال خلق حصص تتمحور حول اللعب بالكرة أكثر من السابق.

أما في ما خصّ المفتاح الثاني، فقد بدا أن شافي لا يدعو لاعبيه إلى الركض خلف الكرة كل الوقت بل التصرّف بذكاء وتقسيم جهودهم البدنية لاستعادتها من دون أن يصابوا بالإرهاق لكي لا يدفعوا الثمن في المراحل الحساسة من المباريات، مشدداً على ضرورة أن يضغطوا بشكلٍ جماعي وكمنظومة واحدة عند الحاجة، وهو أمر نقل أنه يعمل عليه في التمارين بشكلٍ مكثف.

وبعيداً من مباراة إسبانيول لا يمكن الجزم بأن شافي سيعتنق استراتيجية واحدة ولو أن خياره الأول هو خطة 4-3-3 التي تتناسب مع نوعية اللاعبين الموجودين لديه، وذلك على رغم أنه قد يذهب أحياناً إلى اللعب بثلاثة مدافعين في الخط الخلفي مع ظهيرين متقدّمين وثلاثة لاعبين في الوسط - المدافع أو الارتكاز على أن يكون أمامهم لاعب مساند للمهاجم الوحيد.

كل هذا يخلق قناعة بأن شافي لن يخاف ولن يتردد في اعتناق الأسلوب الهجومي واستغلال أي مساحة للانطلاق نحو المرمى من خلال حيوية الشباب الموجودين لديه، ففي نهاية المطاف هو لا يمكنه العمل إلا بوصايا الهولندي الراحل يوهان كرويف الذي ترك إرثاً يريد كل من كان جزءاً منه الحفاظ عليه، وشافي بالتأكيد كان أحد أحجاره الثمينة والنادرة.

بدا شافي مهمته الاوروبية مع برشلونة بمواجهة بنفيكا الليلة (أ ف ب)

فجّة بين تشيلسي ويوفنتوس

ضمن المجموعة السادسة من دوري أبطال أوروبا، يأمل مانشستر يونايتد الإنكليزي طي صفحة بداية موسمه المخيبة والتي شهدت إقالة مدربه النروجي أولي غونار سولشاير في نهاية الأسبوع، بعد خسارة أمام واتفورد المتواضع بنتيجة (1-4) أنزلته إلى المركز الثامن في ترتيب الـ«بريميرليغ». وتسلّم لاعب الوسط السابق مايكل كاريك الإشراف على الفريق في مبارياته المقبلة «في الوقت الذي يتطلع فيه النادي إلى تعيين مدرب موقّت حتى نهاية الموسم». وستكون مواجهة «غواصات» فياريال مصيرية لفريق «الشياطين الحمر» الذي يتعين عليه تجنّب الخسارة، قبل الجولة الأخيرة التي ستكون مفتوحة على جميع الاحتمالات في حال سقوطه. ويتساوى يونايتد في الصدارة مع فياريال بسبع نقاط، بفارق نقطتين عن أتالانتا الإيطالي الجاهز للانقضاض على ثنائي الصدارة والذي يحلّ على يونغ بويز السويسري الأخير (3). وتنتظر يونايتد مباراتان قويتان أيضاً في الدوري المحلي، وتحديداً ضد تشيلسي وأرسنال تواليا في 28 الحالي والثاني من كانون الأول/ديسمبر المقبل. ولم يفز مانشستر يونايتد، وصيف الدوري المحلي الموسم الماضي، سوى 4 مرات في آخر 13 مباراة في مختلف المسابقات.

من جهته يتصارع تشيلسي الإنكليزي حامل اللقب مع يوفنتوس الإيطالي على صدارة المجموعة الثامنة، مع أفضلية للثاني الذي يتصدّر بأربعة انتصارات كاملة وضمن التأهل مقابل ثلاثة لتشيلسي الذي خسر ذهاباً أمام «السيدة العجوز» بهدف فيديريكو كييزا.

وسيضمن الفريق اللندني بطاقة التأهل الثانية في حال تعادله، بصرف النظر عن نتيجة المباراة الثانية بين زينيت الروسي (3) ومالمو السويدي (صفر).

وفي المجموعة السابعة، يدور صراع قوي على التأهل. يحلّ ريد بول سالزبورغ النمسوي المتصدّر (7) على ليل الفرنسي الوصيف (5)، فيما يبحث إشبيلية الإسباني الأخير (3) عن فوزه الأول عندما يستقبل فولفسبورغ الألماني (5). تلعب المباريات اليوم الساعة 19,45 و 22,00.

حول العالم

«هدف قاتل» يودي بحياة مشجّع تركي

توفي مشجّع لفريق فنربغشة التركي، متأثراً بنوبة قلبية أصابته بعد أن سجّل فريقه هدف الفوز في الوقت بدل الضائع في ديربي إسطنبول ضد غريمه غلطة سراي، وفق ما أفادت وكالة الأنباء التركية «دي إيتش ايه» عصر أمس الإثنين. وبعد أن تأخّر بهدف دون ردّ، عادل الألماني مسعود أوزيل لفنربغشة في الدقيقة الـ31، قبل أن يحسم لاعب الوسط البرتغالي ميغيل كريسبو الفوز للضيوف في الدقيقة الـ94 بتسديدة من داخل المنطقة. وكان أحمد أويسال البالغ من العمر 60 عاماً في الملهى الذي يديره أحد أقاربه في الأشير، وهي بلدة غرب البلاد تبعد حوالى مئة كيلومتر عن إزمير. وبحسب الوكالة، فإن المشجّع «المتعصّب لفنربغشة»، ابتهج بالهدف الثاني لفريقه قبل أن يسقط أرضاً. نُقل إلى المستشفى وتوفي رغم تدخل الأطباء.

وقال قريبه إرسان أويسال وفق ما نقلت الوكالة: «عندما سجّل فنربغشة، الفريق الذي كان يحبّه كثيراً، هدفاً في الوقت بدل الضائع، سقط عمّي على الأرض. لم يستطع تحمل هذه الإثارة». ويحتل فنربغشة الذي حقّق فوزه الأول في الدوري منذ الثالث من تشرين الأول/أكتوبر، المركز الخامس برصيد 23 نقطة من 13 مباراة، على بعد سبع نقاط من طرابزون سبور المتصدّر.

أما غلطة سراي فيحتل المركز الثامن (21) أمام بشيكتاش التاسع (20) ثالث أكبر أندية إسطنبول.

رونالدو يدعم سولشاير

أشاد النجم البرتغالي كريستيانو رونالدو مهاجم مانشستر يونايتد بمدرّبه السابق النروجي أولي غونار سولشاير الذي أقاله النادي الإنكليزي أول من أمس، ووصفه بـ«الإنسان الرائع». وقال رونالدو في تغريدة له على تويتر متحدثاً عن

سولشاير: «لقد كان مهاجمي (زميلي) عندما جئت إلى مانشستر يونايتد للمرّة الأولى وكان مدرّبي منذ عودتي إلى صفوف الفريق. لكنّ الأهم من ذلك كله، أن أولي هو إنسان رائع. أتمنى له كل الخير بكل ما سيقوم به في حياته. حظاً سعيداً يا صديقي! أنت تستحقّه!».

وكان رونالدو عاد إلى صفوف مانشستر يونايتد خلال الموسم الحالي وعلى الرغم من تسجيله 9 أهداف في 13 مباراة في مختلف المسابقات، فإنه لم يجنّب فريقه التقهقر في سلم ترتيب الدوري المحلي في الآونة الأخيرة.

ساوثغيت باقٍ مع «الأسود الثلاثة»

جدّد الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم عقد مدرّب المنتخب الوطني الأوّل غاريث ساوثغيت حتى نهاية عام 2024. وقال الاتحاد في بيان رسمي: «ساوثغيت الذي سيحتفل بمرور 5 سنوات على توليه تدريب المنتخب في نهاية الشهر الحالي، أشرف على حقبة إيجابية من التطوّر من خلال قيادته إنكلترا إلى نصف نهائي كأس العالم (2018)، كما حقّق أفضل نتيجة في نهائيات كأس أوروبا على مدى 55 عاماً ببلوغه المباراة النهائية خلال الصيف الماضي». وكان العقد الأصلي لساوثغيت مع الاتحاد الإنكليزي سينتهي في تموز/يوليو 2022، لكن نجاحه في قيادة منتخب «الأسود الثلاثة» إلى مونديال قطر الذي سيقام من 21 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 18 كانون الأول/ديسمبر من العام المقبل، عجّل من تجديد العقد بين الطرفين.

وسيكون ساوثغيت بالتالي على رأس الجهاز الفني لكأس أوروبا المقبلة المقرّرة في ألمانيا عام 2024 والتي تبدأ تصفياتها في آذار/مارس 2023.

وقال ساوثغيت في بيان بعد التجديد: «أشعر بامتياز مدهش للإشراف على هذا الفريق. لدينا فرصة جميلة أمامنا وأنا أدرك تماماً بأن اللاعبين وأنصار المنتخب يشعرون بالإثارة بما يمكن أن يحققه هذا الفريق».

نتائج اللوتو اللبناني

18 36 32 25 11 6 2

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1955 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 2 - 6 - 11 - 25 - 32 - 36

الرقم الإضافي: 18

■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**

. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 70,900,785 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 21 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 3,376,228 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 70,900,785 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 818 شبكة.

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 86,676 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 159,228,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 13,269 شبكة.

- الجائزة لكل شبكة: 12,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1,155,178,553 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1955 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 78145

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: 3 أوراق

- قيمة الجائزة الإفرادية: 25,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 8145.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 145.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 45.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1177 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثلاثة: 127608
- يومية أربعة: 3320
- يومية خمسة: 56658

استراحة

كلمات متقاطعة 3892

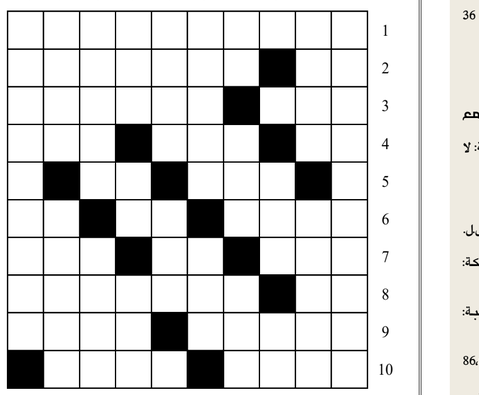

أفقيا

1- ممثلة ومغنيّة أميركية – 2- حُبّ – عائلة شاعر لبناني راحل – 3- من أسماء الغزال – من أسماء الأسد – 4- كثير – إقتراب – ينحني على وجهه – 5- ليّن – أصل البناء – 6- خلاف أبعدْ – في القميص – والد – 7- خلاف غرب – نوتة موسيقية – قاعة – 8- وثب – أعلى جبل في مصر – 9- شاعر هندي راحل – عائلة فرنسي أعمى إخترع الحروف النّاتئة لتعليم العميان – 10- في السماء – عائلة رئيس لبناني

عمودياً

1- أول رئيس في الولايات المتحدة الأميركية – 2- رفيق الشراب – مدينة تونسية – 3- دروب – حزن – 4- نوتة موسيقية – طريق – خَرْق في الحائط – 5- صفة حق من الله – قدبس – 6- مسرحية للأخوين رحباني – يُستخرج من الزيتون – 7- لمع البرق – مقياس مساحة – خلاف خسارة – 8- عاصمة أوروبية – دولة أميركية – 9- يعصر ويشدّ – مئة من الإبل – 10- كانت تُعرف بدولة روديسيا

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الجبخانة – 2- ليموزين – في – 3- أمان – أجر – 4- هول – حل – 5- رن – ارنب – خزّ – 6- ال – وفا – 7- ميدلت – عنّاب – 8- دقيق – شا – 9- بيرو – دين – 10- مرج دابق – ري

عمودياً

1- الأهرام – بم – 2- ليمون – يسير – 3- جمال – إد – رج – 4- بون – اللدود – 5- خز – حر – قت – 6- ايل – ني – يدب – 7- ن ن – حب – عقيق – 8- ال – ون – 9- فج – خفاش – 10- فيروزابادي

sudoku 3892

	1							2
9			6	1		5	4	
2	3				4	8		
8			9	2				4
6			1		7			
	2	1					9	
7			5		1	6	2	
	8	9			4		5	7
					7			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3891

7	2	9	5	3	4	6	1	8
8	3	1	6	7	9	4	2	5
4	6	5	8	1	2	9	7	3
3	8	2	7	9	6	1	5	4
1	5	7	3	4	8	2	6	9
6	9	4	2	5	1	3	8	7
2	4	6	9	8	5	7	3	1
9	7	8	1	2	3	5	4	6
5	1	3	4	6	7	8	9	2

مشاهير 3892

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل ومخرج مسرحي وكاتب سوري. له أعمال إذاعية في القاهرة ودمشق وكممثل في السينما والتلفزيون. من أعماله الفنية «الخربة»

7+6+5+8+7+10+1 = من الألوان ■ 9+4+3 = جبل عظيم ■ 11+2+1+6 = بطبخ أصفر

حل الشبكة الماضية: **برنار كوشنير**

إعداد
نعوم مسعود

قراءة في سوسيولوجيا النقل العام... خيار اشتراكـي، أم ضرورة لكل المدن؟

رَند وهبة *

المدينة في أساسها ومنذ بداية التاريخ تعتمد على تركّز إدارة الموارد والسلطة وامتلاك نفوذ توزيع هذه الموارد، أيّاً تكن من الماء والمحاصيل قديماً إلى خدمات اليوم. ولتقوم بذلك فهي تحتاج إلى شبكات، فكفاءة المدينة من كفاءة شبكاتها وأحد أهم ميّزاتها التنافسيّة، ولا نجاة من دون شبكة مواصلات عامّة فعّالة. المسألة هنا ليست لتجنّب الازدحام أو توفير استهلاك الوقود لاعتبارات اقتصادية أو بيئيّة، على أهميّتها للسّكان وصانعي القرار، إلّا أنّ لبّ الموضوع ليس هنا، بل بالأثر الاجتماعي الاقتصادي لشبكة النقل العام وهو ما سنحاول تناوله في هذا المقال.

يُنظَر لشبكة النقل العام عادةً من منظور المرفق أو الخدمة العامة، لكن من الممكن أن تخدم الأثرياء أيضاً، فهي وسيلة وضرورة لأي مدينة. أما توظيفها فيخدم الجهة المموّلة، فمن يموّل شبكة النقل العام يصمّمها لخدمة ماربه. في الوضع المثالي تُصمّم شبكة النقل العام لخدمة المواطنين وخلق مساواة وعدالة في الوصول إلى مراكز الأعمال والأسواق والخدمات بين الأحياء وتأمين رحلات بكلفة معقولة وسرعة وراحة لجميع السكان، أو مثلاً يمكن للشبكة أن تكون مدفوعة بالربح وبالتالي أن تدفع أقل ما يمكن لموظّفيها. ومع ذلك تريد أن تضع مقرّاتها ومصانعها في مدن تجذب الخبراء والأخصائيّين الذين تحتاج أن تجذبهم للعمل معها بشكل تنافسي، وتريد أيضاً أسواقاً محلية قوية وهي مهمة بشكل حيوي للشركات المتوسطة والصغيرة بالذات، وبالتالي يجب أن تكون القدرة الشرائية للسكان قوية. وهذه الشركات بالمناسبة قطاع لا يُستهان به، فهي الجزء الأهم من الاقتصاد الألماني مثلاً.

شبكة النقل العام هنا تلعب الدور الأهم، وهو ليس مجرد تأمين رحلة عمل سهلة واقتصادية ومريحة، بل الفكرة تكمن بتغيّر مصفوفة الزمن والمسافة للمدينة (Time/distance matrix). فزيادة المسافة التي يمكنك قطعها في مدينة ما يغيّرها بطرق عدّة، مثلاً يصبح هناك سكن في بيت أرخص وأكبر، ربما في منطقة أبعد، من دون إطالة مدّة رحلتك اليومية. هذا بدوره قد يخفّف الطلب على العقارات في قلب المدينة ويغيّر أسعارها، والمناطق السكنية الجديدة بدورها ستخلق أسواقاً محلية لها وفي ظروف معينة تخلق مركزيات جديدة وتتحول لبؤر نامية وفي بعض الحالات تطغى بالأهمية على المراكز القديمة.

والدينامية الناشئة من تفاعل خطط النقل واستخدام الأراضي، تسمى بدورة النقل واستخدام الأراضي. هذه الدورة بطبيعة الحال لا تنطبق على الأحياء داخل مدينة ما فحسب، بل أيضاً على الربط بين المدن. فربط مدينة متوسطة أ (2-3 مليون) بمدينة كبرى ب (أكبر من 10 مليون) برحلة لا تتعدى الساعتين قد يؤدي إلى نزوح الأعمال للمدينة الأكبر لكون أسواقها أكبر وفيها عمالة أكثر. وهذا بدوره سيضطر أعداداً كبيرة من سكان المدينة أ إلى العمل في المدينة ب. هكذا تتحوّل المدينة أ إلى مدينة للمنامة Dorm City، في الجهة المقابلة أن تكوّن بؤرة صناعية أو تجارية ما على أطراف المدينة سيستدعي في نهاية الأمر جلب خطوط مواصلات لها. وقد تتكوّن بؤرة جديدة على خطوط النقل هذه تخلق أسواقاً ومشاريع سكنية ومن ثم تتطلب خطوط نقل جديدة.

إن ترك هذه الدينامية متفلّتة وعشوائية أو أن يمسك بناصيتها التطوير العقاري الليبرالي أثبت فشله. لذلك فإن الأخصائيّين الأميركيّين ينصحون اليوم بـ TOD: Transit oriented development فنموذج السيارة والبيت الخاصّين والعيش في الضواحي النخبوية، ليس أنانياً ومضراً بالبيئة والمجتمع فحسب، بل هو غير مجد اقتصادياً، لذا فالحل يكمن بالتطوير تبعاً لنقل عام ـ جماعي ـ مشترك يركز ويكثّف السكان، وأيضاً يعمل على بؤر ومراكز حضرية مرتبطة بمحطات النقل العام، وتمتاز بالضرورة باستعمالات أراضٍ مختلطة لأن المناطق الضخمة المساة بالضواحي غير قابلة للعيش في المستقبل ومكلفة على كافة الصعد وستتلاشى مع الزمن. كما أن النمو والتطوير العقاري «الحر» كما العشوائي يجعلان من خطط النقل الفعّالة مهمة شبه مستحيلة.

لعقود انتقد التيار السائد في الأكاديمية الأميركية التخطيط المركزي والشمولي للدول الاشتراكية. لكن اليوم يجدون أنه لا مفرّ من ذلك، فمدينة اليوم يجب أن تكون فائقة السيولة، ولذلك فهي بحاجة إلى شبكة نقل عام فعّالة يستحيل تحقيقها دون تخطيط مركزي، والإشكالية هنا تكمن في ما يسمى بالميل الأول/ الأخير، وهو مسألة ظهرت بداية القرن الماضي في مدّ شبكات الكهرباء، واليوم هي معضلة في شركات كـ«أمازون». فمدّ خطوط الكهرباء العامة سهل، لكن لتصل لكل منزل في تشعّبات لانهائية وعشوائية الانتشار وبعضها في أقصى الانعزال، فإن التكلفة المالية واللوجستية تتضخم بشكل هائل. اليوم نجد إستراتيجيّو المدن الأميركيون أنفسهم أمام ذات المأزق، فقد يكون السهل نسبياً مدّ الخطوط العامة. لكن كيف نؤمّن محطات في دائرة قطرها ميل لكل المناطق المأهولة في مدينة ما، المهمة شبه مستحيلة للتشعّب غير المدروس، بل إنّ حالات معينة تجد أن الخطوط الرئيسة نفسها مشعشعة جداً وغير ذات جدوى نظراً للكثافة السكانية المتدنية والتشظي المديني.

الصحاري الغذائية

تُشير الدراسات إلى أنّ التمكّن من الوصول إلى شبكة نقل فعّالة (الحركية المكانية) تعزّز الحركية الاجتماعية في المدن الأميركية. فهذا الحراك الاجتماعي الذي هو لبّ الحلم الأميركي: («يمكنك تسلّق سلّم الثروة، أيّا كنت، من أي خلفية أتيت»)، ينجلي وهمه إن كنت تعيش بعزلة عن مراكز الثروة والأعمال، ولا تملك وسائل نقل معقولة للاقتراب منها. والظاهرة اليوم في تفاقم، مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضمور مراكز التسوق لحساب التجارة الإلكترونية المنحازة طبقياً، يجد أكثر من 23 مليون أميركي أنفسهم في ما يعرف بالصحاري الغذائية (يوجد 6500 صحراء بحسب أرقام USDA للعام 2006). هؤلاء لا يمكنهم الانتقال إلى المدينة لارتفاع الأسعار، ولا يملكون سيارة بينما يعيشون في مناطق لا يوجد فيها محلات بقالة لمسافات تزيد عن العشرة أميال. وهكذا يُصبح المصدر الوحيد للغذاء هو رحلة شهرية إلى كوستكو تتموّن فيها العائلة بكل أنواع المعلبات. وبالنسبة إليهم، الطعام الطازج البسيط مثل الخضار والفواكه هو ترفٌ قاسٍ لبساطته وتعذّر الوصول إليه.

وأحياناً، تقليل الزمن المطلوب للانتقال من نقطة إلى أخرى في المدينة قد يعمل بشكل عكسي فيتم نفي الفقراء إلى أحياء أبعد وأبعد والمشكلة بهذا هي الوقت هنا وهو أسوأ ما سوف يخسره الفقراء، فاللاعدالة في الوقت هي شيء لا يعوّض، ما معنى أن تعمل لعشر ساعات في اليوم، وتقضي أكثر من 4 ساعات يومياً في الطريق، لتعيش في مكان مهمّش بدخل لا يسدّ الرمق. هذا ليس مجرّد شقاء، هذه حياة مسلوبة وسجن بدون جدران والذي يتم نهبه منك في النهاية هو عمرك وكل الذكريات التي لم يفسح لك الوقت أن تعيشها مع من تحب: سيشيخ أهلك وتفقدهم وأبناؤك لن يذكروا منك سوى شبح المتعب، وهو أمر لن يعوّض عنه المال ولا الوقت نفسه بعد أن تتقاعد، إن تقاعدت أصلاً. سرقة الوقت هي سرقة العمر بحد ذاته، ومرة أخرى هنا، فالمواصلات العامة تحلّ وتخلق هذه المشكلات، الجواب يكمن في من يدفع للزمار.

هيمنة السرعة على التخطيط

بعد الأثر الاجتماعي لتغيّر المسافات المقطوعة يومياً، ثم التركيز على وطأة الوقت وهي الأثقل على التجربة الإنسانية والاجتماعية، سنتناول أثر تغيّر السرعة علينا. وصحيح أنها التغيّر البديهي للعاملين السابقين، إلا أنه لتغيّر السرعة وقع خاص يحتاج لتفصيل على حدة. فهناك نقلٌ قد يبدو اليوم رجعياً ومجرد ترف فكري، لكنه لا يخلو من الوجاهة في الحقيقة، وهو أن التخطيط لخدمة النقل والآلة وسرعتها تغرّب الناس عن المكان، وتحيل تجربتهم من الوجود في المكان إلى مجرد الانتقال عبره. يعتبر الفرق بين الحيّز والمكان في علم الاجتماع هو أن الأخير هو حيز مادي ولكن ذو معنى إنساني واجتماعي، مرتبط بذكريات وتجارب وثقافة وعادات وعلاقات، وبالتالي فالتخطيط لصالح الآلة والنقل والسرعة يُحيل المكان إلى حيّزٍ أصمّ.

> «الحلم الأميركي» يوتوبيا بيضاء تجلّت في نموذج تنظيم مدني ليس مجرّد تجربة وظيفيّة أو حتّى تسويقيّة، وتقاطع مصالح في اقتصاد ليبرالي فحسب، بل أداة للعزل الطبقي والفصل العنصري

> مشروع هوسمان لباريس، لم يكن لتجميل المدينة فقط، بل للسيطرة على الأحياء الفقيرة ومنع التمرد

للتوضيح هذا النقد بدأ منذ مشروع هوسمان لباريس، فالجادات التي شُقّت لم تكن لتجميل المدينة فقط، لكن للسيطرة على الأحياء الفقيرة ومنع التمرد. الشوارع العريضة لا يمكن لعصابات المدن المتمردة أن تسيطر عليها ومن جهة أخرى يصبح وصول الجندرمة إلى الأحياء الفقيرة وتطويقها في مثل هذه الطرق أسهل وأسرع، نفس النمط طال مدينة فيينا التي أسقطت سورها في نفس الفترة، وبعد ثورات 1848 التي طاولت العديد من المدن الأوروبية وآلت إلى انتصار الطبقة البرجوازية، وبسببها تمّ تخطيط الشوارع والمؤسسات والأحياء حول الرينغشتراسه بالشكل الذي نراه اليوم (فيينا قصة تستحق السرد ومثال جيد على انعكاس التركيب الاجتماعي والصراع الهويّاتي في الشكل المديني ولكن هذا حديث في مقالة مستقلة). ما يهمنا هنا هو النقد الذي وجّهه كاميلو سيته للشوارع العريضة المشجّرة والموزّعة كشبكة من الخطوط الشعاعية المستقيمة. بالنسبة إليه، هذا التوجه المستقيم من النقطة أ إلى النقطة ب، مهما حاولت تجميله وزخرفته فهو يخلو من التجربة الإنسانية وعقيم. هذا توجّه آلي وميكانيكي بشكل ينافي الطبيعة، قدم سيته دراسته المصوّرة لأهمية تحول المنظور في الشوارع المنحنية والاكتشاف التدريجي للمكان مع انحناءات الشوارع والأزقة للتجربة البشرية وعلاقة الانسان بالأماكن وحميميتها.

هذا النقد استمر مع استحواذ السيارات على المدينة وهيمنة السرعة على التخطيط المديني، وإن السرعة أدت إلى الانفلاش، والانفلاش أدى لرحلات طويلة بوسائل نقل فائقة السرعة. مع الزمن طغت الحركة على المكان وأصبح هامشياً وفقد معناه لمصلحة الآلة. هذه الظاهرة هي شاملة ولا تتضمن الطرقات وحدها، بل هي السرعة في كل شيء، انعدام المعنى للمكان، استنساخ البضائع نفسها من العلامات التجارية نفسها، في مراكز تسوق يشبه بعضها البعض الآخر... هذه كلها معالم لظاهرة يسميها مارك أوجيه «اللامكان»، وهي أن يفقد المكان معناه الاجتماعي والإنساني، ويُحال لمجرّد فراغ أو حيّز نمرّ به ولا يمرّ بنا، أي أننا لا نتأثر به، ونستخدمه من دون أي ارتباطات إنسانية، أو شخصية، أو اجتماعية، أو ثقافية تذكر.

في هذا اللامكان والمدينة فائقة السرعة، يتحوّل الإنسان إلى تجربة اغتراب مدينيّة في ما يسمّيه غي دوبور عزلة الرجل المديني أو الحشود الوحيدة. فهو وحيد بين الجموع الحاشدة، في حالة سيولة وحركة مستمرة، ومعه تتحرك المدينة والأماكن تصبح سيالة أيضاً، فتتغير مع كل موجة رائجة جديدة. تنتقل المركزية من نقطة إلى أخرى لسبب أو لآخر في المدينة كل عدة سنوات، لكن مع استنساخ التجربة المعلّبة المستهلكة (مثلاً: مراكز السهر من الحمرا، إلى الجميزة إلى بدارو، أو مراكز التسوق من مول إلى آخر أحدث، كلّها بالمحلات نفسها، والعلامات التجارية نفسها). والمحلية تبهت، تتكرّر العلامات التجارية في كل منطقة أو مركزية جديدة (حتى المدن تبدأ بالتماهي والذوبان في التجربة الاستهلاكية المعولمة المعلّبة ذاتها). والحركية العالية تؤمّن الوصول بذكريات وتجارب وثقافة وعادات وعلاقات، وبالتالي فالتخطيط لصالح الآلة والنقل والسرعة يُحيل المكان إلى حيّزٍ أصمّ.

> «الحلم الأميركي» يوتوبيا بيضاء تجلّت في نموذج تنظيم مدني ليس مجرّد تجربة وظيفيّة أو حتّى تسويقيّة، وتقاطع مصالح في اقتصاد ليبرالي فحسب، بل أداة للعزل الطبقي والفصل العنصري

> مشروع هوسمان لباريس، لم يكن لتجميل المدينة فقط، بل للسيطرة على الأحياء الفقيرة ومنع التمرد

مهنّد الشريدة (نيوزيلاندا)

جدلية الانقسام والتوحد

المدن، عندما تنمو أو تنكمش، تنزع بين قوّتين. الأولى هي الانقسام والشرذمة والانعزال، أما الثانية فهي التوحّد والضمّ والصهر. وهي قوى تعبّر عن نفسها مادياً وجغرافياً في المدينة، وكذلك اجتماعياً وطبقياً وإثنياً. والنقل هنا يلعب دوراً لصالح أي من القوتين، كشبكة أو كخطوط. لفهم الانقسام والشرذمة نعود إلى الأمثلة الواردة في مقالة لكريستوف سيبلر على مركز رايس كندر للأبحاث الحضرية حول الدور الذي لعبته العنصرية في تشكيل النقل العام في أميركا. في حالة مدينة دنفر، تم إنشاء خطوط قطار خفيف، طويلة ومكلفة، لتمكين سكّان الضواحي البيضاء الأكثر ثراء، من الوصول إلى مركز المدينة المختلط والملوّن والأكثر فقراً. بينما ترك خط المواصلات الأكثر ازدحاماً والأكثر حاجة لمواصلات فعّالة تحت رحمة خدمات الحافلات الأقل كفاءة. نحن هنا أمام دينامية لتوحيد الضواحي مع المركز، وفي الوقت ذاته تقويض قدرة المركز الفقير على البقاء والحركة بفعالية وبالتالي عزله وتهميشه. وفي أوكلاند، يمر خط القطار في الضواحي البيضاء قليلة الكثافة، ويتوقّف كل ربع ميل، لكن عند مروره في الأحياء الأكثر اكتظاظاً وتنوّعاً على المستوى العرقي فالقطار يتوقّف كل 3 أميال! الشبكة هنا تلعب كنسيج، يخلق مراكز جديدة، أو يتوسّع، ويُغلق ويخنق أخرى. يمكن أن تنفتح الشبكة على حي فقير وتفسح له المجال للنمو الاقتصادي والاجتماع. ويمكن للانفتاح نفسه، أن يرفع قيمة الأرض ويجذب رؤوس أموال تقوم بـ«ترقية» هذه الأحياء، ونفي أهلها لصالح سكّان أكثر غنى. وفي حالات مثالية أخرى يمكن للشبكة أن تفرض الانفتاح والتعايش على غيتوهات الأثرياء وتفرض عليهم التفاعل مع المدينة الحقيقية.

أما خطوط النقل نفسها، خصوصاً بالقرب من المحطات الكبرى والمركزية، فهي تشكّل حدود فصل في المدينة. فعبارة The other side of the tracks هي تجسيد حرفي في الأصل للفصل العنصري في أغلب المدن الأميركية بين السود والبيض. هذا الفصل يستمر راهناً في مدن كثيرة مثل كانساس، لكن اليوم اختلط السود مع بقية الإقليات. الفصل مقصود في الأساس، لكنّه فرز إلى حد ما «عفوي»، فخطوط النقل تجلب الثروة والبضائع من جهة للأسواق، وتجذب الاستهلاك وهي نفسها تجلب الفقراء والعمال والنازحين واللاجئين الباحثين عن عمل. وتصطفّ دائماً الفئتان على جانبي المرفأ/ المحطة/ خط القطار/ خط المترو/ محطة الباصات. وبهذا تكون خطوط النقل تفرز المدينة طبقياً في الوقت الذي قد تشكل فيه هذه المدينة بؤراً وأسواقاً، وتجمع سكانها وتصهرهم من مختلف المناطق.

طبعاً في السابق كان هناك التمييز العنصري الفاضح والأكثر جلاءً في وسائل النقل الأميركيّة، في الباصات والتحكم في قدرة السود على ركوبها. أما اليوم فهناك في فلسطين المحتلة استخدام للطرق السريعة والقطار السريع، كأداة للتقسيم والاستيطان والقضم والإحلال... والأهم السيطرة على أراضي الضفة الغربية. هذا النموذج يمكن إرجاعه لنموذج روبرت موزيس، سيء الذكر. فالطرق السريعة، كانت تخدم أهدافاً عدة؛ أولها بناء ضواحي محمية ومعزولة ومترفة للبيض تشبه المستوطنات في فلسطين، وربطها بطرق سريعة خاصة بهم عملياً... وفي الوقت نفسه، تعمل هذه الطرق على قضم الأحياء الفقيرة السوداء من جهة، وقسمها من جهة وعزلها من جهة ثالثة. هذه الفكرة عملياً تعود جذورها إلى العصر الفكتوري، وهي أن النقل (والقطارات حينها) أداة استعمارية، لفرض شبكة هيمنة للمستعمر لاستنزاف الثروات وللتحكم ولتقطيع أوصال الشعوب المستعمرة. في الهند وأفريقيا الوسطى، كانت خطوط القطار في العصر الإمبراطوري، شرايين مفتوحة لاستنزاف الثروات، المدافعون عن الاستعمار لا ينكرون جرائمه فحسب، لا بل يبخلون على الهنود بالقطار «حصان طروادة» الذي استنزفهم، كما يفعل صندوق النقد ومشاريعه القاتلة في كل الدول المستغفلة.

مبادرة الحزام والطريق

على المستوى الدولي، تقوم مبادرة الحزام والطريق، على خلق أقطاب نقل تخلق بدورها سلاسل قيمة. بمعنى أن وجود الحزام في إقليم ما يحتاج إلى خدمات، والخدمات تحتاج إلى موظفين، والموظفون يحتاجون إلى أسواق وسكن... وكل هؤلاء بدورهم قد يجذبون استثمارات. وهذا هو جزء بسيط من المسألة. فمشروع كهذا يفتح المجال أمام أسواق ومصادر بعيدة، وأسعار منافسة، وسرعة فائقة، ويؤدي بالضرورة إلى استثمارات في موارد وصناعات لم تكن مجدية في السابق. إن فيبير وكريستالر ، في نظريتهما حول الاقتصاد الجغرافي، يعتبران كلفة النقل من المصادر إلى الأسواق، عاملاً حاسماً لاختيار مكان (مصنع) ليحقق أكبر قدر من الأرباح. يصبح النقل تحصيلاً حاصلاً، باقل كلفة وسرعة ممكنين لمصادر وأسواق أبعد، لم يكن من الممكن تخيل الوصول إليها من قبل. فمجرد امتلاكك محطة على هذا المشروع العالمي، تكون قد فتحت لهذه المحطة احتمالات لا متناهية من الفرص للتنمية والإنتاج والتبادل وإمكانيات خلق اقتصادات تكتل جديدة تغذي شبكة المحطات الأخرى. ومن خلال هذه التكتلات تولد سلاسل القيمة، بهذا المنطق عندما تقول الصين أنها تقيم سياستها الخارجية، وهذا المشروع على منطق رابح - رابح، أغلب الظن انه، ومن بين أسباب كثيرة أخرى، علينا أن نصدقها.

بشكل عام، إن لم تكن تحب حياة الريف والعزلة، فإن المدينة التي تحلم بها، أياً كانت وأينما كانت، ستحتاج إلى شبكة نقل فعالة تعمل كالدورة الدموية لإنسان صحيح بدنياً. أما الاعتماد على السيارة الخصوصية والطرق السريعة والبناء العشوائي، فيشبه أن تكون كرة دم حمراء تعيش في شرايين رجل ستيني شره مصاب بالكوليسترول: ستمضي حياتك عالقاً في الزحام والتوتر والأمراض والنكسات والاحتقان. وإن لم يغير هذا الرجل نظامه الغذائي (شبكة النقل)، فهو لن ينجو بالرغم من كل الجراحات والحلول الترقيعية. ومن ثم في ليلة يتوقعها الجميع، ستصاب مدينتك بالموت، أو ربما بموت سريري.

هذا على المستوى المديني، أما إذا وسعنا الإطار، فمنذ العصر البرونزي الذي افتتح فيه الفينيقيون التجارة البحرية الدولية، فإن المدن تكتسب أهميتها الاقتصادية بعلاقاتها الشبكية والعزلة هي سبب آخر لموت المدن. إن الفرصة التي يفتحها مشروع مبادرة الحزام والطريق لدول آسيا بالذات، هي فرصة لا يمكن أن يضيعها إلا مغفل أو قاتل! والكلام هنا عن بيروت وبقية المرافئ اللبنانية التي تقدم على الانتحار بنابها عن خيارات الانفتاح على الشرق، أقله كما الغرب... فلا يوجد هناك ما يمكن تقديمه للغرب من دون الشرق. كما أن القرن المقبل بلا شك هو قرن آسيوي. المسألة ليست مجرد انحياز ضد الغرب وإمبرياليته الرأسمالية، بل حتى الحسابات البراغماتية تحتّم على أي شخص بمنطق سليم أن يفتح الأبواب للشرق ويرحم أمته من الاختناق.

* باحثة لبنانيّة

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، أمل الأتحري
■ المدير الفني: صلاح الموسى
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

على الغلاف

يبدو أن أزمة اللاجئين عند الحدود البولندية - البيلاروسية لن تنتهي قريباً، على رغم انخفاض أعداد العالقين منهم في محيط نقطة كونيتشا التي شهدت، خلال الأسبوعَين الماضيَين، معارك كرّ وفرّ بين لاجئين يحاولون العبور من الجانب البيلاروسي نحو بولندا – بوابة الاتحاد الأوروبي الشرقية – وقوات عسكرية ومدنيين بولنديين متطرّفين. لكن وارسو قد تكون غيّرت من تكتيكها في دفع الآلاف اللاجئين عبر نقاط العبور بين البلدين، إلى توزيعهم على مجموعات صغيرة تحاول التسرّب في وقت واحد، عبر مواقع متعدّدة على طول الحدود. ويأتي كل ذلك في حين تتصاعد المخاوف الأوروبية، من ممارسة بيلاروسيا سياسة ابتزاز في مواجهة عقوبات فرضتها بروكسل، أخيراً، على نظام الكسندر لوكاشينكو

بولندا - بيلاروسيا
تغريبة بطَعْم السياسة

يتّهم الغرب بيلاروسيا باختلاق الأزمة عبر منح تسهيلات بالسفر إليها لمواطنين يرغبون في الهجرة إلى أوروبا الغربية (أ ف ب)

لندن - **سعيد محمد**

هناك دلائل متزايدة على تراجع حدّة أزمة اللاجئين عند الحدود أو بمنيين، إلى مينسك، على متن رحلاتها المجدولة. وشهدت المنطقة الحدودية، هدوءاً حذراً بعد أيّام من مواجهات، عنيفة أحياناً، بين آلاف اللاجئين من جهة، ومزيج من تشكيلات قوى الأمن والجيش البولندي، ومواطنين بولنديين ذوي اتجاهات متطرّفة، من جهة أخرى. وبحسب مصادر متقاطعة، فقد قُتل عشرة من اللاجئين، على الأقلّ، بينهم أطفال، وبعضهم قضى برداً في مستنقعات، وسط مناطق كثيفة الأشجار - تُشكّل فعلياً ما يمكن تسميته بالجدار الشرقيّ للاتحاد الأوروبي - وتنخفض فيها درجات الحرارة إلى 20 درجة تحت الصفر.

ومع ذلك، حذّر وزير الدفاع البولندي، ماريوش بلاسزاك، من التفاؤل بنهاية سعيدة للأزمة، متوقّعاً أن تستمر المواجهة الحدودية إلى وقت «قد يمتدّ أشهراً». وترى السلطات البولنديّة أن بيلاروسيا لم توقف تدفّق اللاجئين، وإنّما غيّرت تكتيكها في إدارة الأزمة، من خلال توجيهها مجموعات أصغر من الناس، تتكوّن كلّ منها من بضع عشرات الأشخاص، إلى نقاط متعدّدة، في وقت متزامن، على طول الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي. وبحسب تقارير الجيش البولندي، فإنّ ما يقرب من 200 محاولة اختراق للحدود تُسجَّل يومياً، منذ يوم الجمعة الماضي، ليتجاوز العدد الكلّي 25 ألف محاولة، هذا العام، مقارنة بـ120 في العام الماضي بأكمله. ويُعتقد بأن ما يتراوح بين خمسة آلاف إلى 25 ألفاً من اللاجئين ما زالوا قريبين من مناطق الحدود.

ويتّهم الغرب بيلاروسيا باختلاق أزمة اللاجئين، عبر منْح تسهيلات بالسفر إليها لمواطنين من دول شرق أوسطية، يرغبون في الهجرة إلى أوروبا الغربية. وفي هذا الإطار، تفيد تقارير صحافية بأن معظم هؤلاء يسافرون عبر شبكة من الوكالات السياحية المتواطئة، في العراق ولبنان وتركيا، ومن ثم يتم دفعهم في اتجاه الحدود الغربية مع بولندا، نحو دول الاتحاد الأوروبي. وقد نفت مينسك تلك الاتهامات، منتقدةً، في المقابل، «نفاق الاتحاد لعدم استقباله اللاجئين». ومن جهتها، تُمارس السلطات البولنديّة، بدعم من بروكسل، سياسةً متصلّبة تقضي بمنع عبور اللاجئين، وإعادتهم بالقوّة إلى حيث أتوا، في تعارُض تام مع القانون الدولي. وفي هذا السياق، أرسلت حكومة وارسو، العديد من وحدات حرس الحدود المعزّزة، وقوات الجيش، ورجال الشرطة، وحتّى وحدات مكافحة الإرهاب، إلى نقاط تمركُز على طول المناطق الفاصلة مع بيلاروسيا، إضافة إلى دوريات لمتطوّعين من جماعات قومية يمينية متطرّفة، بينما تريد، الآن، بناء جدار عازل هناك، بتكلفة تصل إلى 350 مليون يورو. وفرضت الحكومة أحكام طوارئ خاصّة، فيما منعت المواطنين البولنديين، أو الأجانب، من تقديم يد المساعدة إلى اللاجئين، تحت طائلة الملاحقة القانونية. وقد سارعت ألمانيا وفرنسا إلى الإعراب عن تضامنهما مع الحكومة البولندية، كما دعا أعضاء في البرلمان الأوروبي إلى «تمويل تدعيم البنية التحتية الحدودية بين بولندا وبيلاروسيا، بوصفها حدوداً أوروبية». كذلك، أرسلت بريطانيا 150 جندياً لدعم إجراءات الجيش البولندي، ووضعت 600 آخرين على أهبة الاستعداد للانتقال إلى هناك، عند الحاجة. أمّا الانتقاد الوحيد الذي وُجِّه إلى وارسو، فقد كان بسبب رفضها نشر قوات «فرونتيكس» على الحدود، وهي قوّة أوروبية مشتركة معروفة بسمعتها السيئة ووحشيتها المفرطة في التعامل مع اللاجئين على الحدود بين تركيا واليونان.

> تأتي أزمة اللاجئين في موازاة حشد استثنائي للقوات الروسية على الحدود الغربية مع أوكرانيا

على الجهة البيلاروسية، يقول مطّلعون على الأوضاع، إن الرئيس الكسندر لوكاشينكو يستخدم مسألة اللاجئين الحسّاسة ليشنّ ما يشبه هجوماً مضاداً على الاتحاد الأوروبي، الذي فرض عدّة حزَم من العقوبات على مينسك، بعدما أجهض النظام هناك «ثورة ملوّنة»، دعمتها الولايات المتحدّة، وكذلك ردّاً على الاتهامات التي وُجّهت للوكاشينكو بتزوير الانتخابات الرئاسية، عام 2020. وقد دعت زعيمة المعارضة، سفيتلانا تيخانوفسكايا، التي فرّت إلى ليتوانيا المجاورة، إلى «تعزيز عقوبات الاتحاد الأوروبي على نظام لوكاشينكو»، محذّرة من أن خضوع بروكسل لضغوطه في مسألة اللاجئين، يعني تكريس سيطرته على السلطة في مينسك. لكنّ الأوروبيين ليسوا في وارد الاستماع إلى تيخانوفسكايا، أو غيرها، إذ إن الرئيس البيلاروسي هدّد، بوضوح، قبل عشرة أيّام، بأن عدم فتح حدود الاتحاد أمام اللاجئين قد يدفع بلاده إلى قطْع إمدادات الغاز التي تمرّ عبرها إلى أوروبا، في وقت تُعاني القارّة من أزمة طاقة شديدة في عزّ موسم البرد.

وتأتي هذه الأزمة في موازاة حشد استثنائي للقوات الروسية عند الحدود الغربية مع أوكرانيا، قدّرته مصادر غربية بأكثر من 90 ألف جندي، مذكّرة بحشد مماثل في عام 2014، كان قد سبق ضمّ موسكو جزيرة القرم بالقوّة. ويخشى الغرب من نوايا الرئيس فلاديمير بوتين، في شأن المقاطعات شرق أوكرانيا، التي تقطنها غالبية ناطقة بالروسية، كما تتّهمه الولايات المتحدة بالتواطؤ مع لوكاشينكو، في توظيف سلاح اللاجئين لثني الأوروبيين عن ممارسة ضغوط لمصلحة المعارضة البيلاروسية. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن نقلات بوتين هذه في شرق أوروبا، تضع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، في ما يُشبه «المأزق»، فالولايات المتحدة التي ترغب، بشدّة، في أن تتراجع روسيا، في هذه الأوقات، بالنظر إلى المصاعب الداخلية التي تواجهها، وأيضاً في ظلّ برنامج شيطنة الصين الذي أصبح أولوية استراتيجية لسياستها الخارجية، تجد نفسها مضطرّة للتعامل مع أزمات جديدة، وضغوط على الحلفاء الأوروبيين يبتدعُها بوتين.

> تحوّلت الأزمة إلى وسيلة استغلال وابتزاز تمارسهما أوروبا ضد مينسك

التوصّل إلى حلول للأزمة من جهة، وطالب، من جهة ثانية، بمواصلة الضغط على لوكاشينكو. وهي أزمة سارع الاتحاد الأوروبي إلى استثمارها لفرض سلسلة عقوبات موسّعة جديدة على بيلاروسيا، شملت كيانات وأشخاص تتّهمهم بروكسل بتسهيل عبور المهاجرين نحو الحدود مع بولندا.

من جهته، أعرب الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، عن استعداد بلاده وجهوزيّتها للمساهمة في حلّ أزمة المهاجرين، وتسهيل عودتهم إلى ديارهم، فيما أعلن الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، ضرورة تقديم مساعدات إنسانية للمهاجرين العالقين والعمل على

رائحة ابتزاز أوروبي: روسيا هي الهدف؟

موسكو - **أحمد حاج علي**

مع قرب انحسار أزمة المهاجرين المتدفّقين عبر بيلاروسيا في اتجاه الحدود البولندية، وجّهت روسيا انتقادات إلى سلطات وارسو على خلفية لجوئها إلى وسائل قمع مفرطة ضدّ العالقين عند الحدود، واصفةً هذه الإجراءات بـ«غير الإنسانية». وفي هذا السياق، اعتبر الرئيس البيلاروسي، الكسندر لوكاشينكو، أن بلاده تتعرّض لـ«هجمة غربية مستمرّة» منذ إعادة انتخابه رئيساً لولاية سادسة في 2020، رافضاً اتهام الاتحاد الأوروبي لمينسك برعاية تدفّق موجة المهاجرين غير الشرعيّين عبر الأراضي البيلاروسية. وتُبيّن الأعداد الضخمة للمهاجرين (معظمهم من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا)، ضلوع شبكات إتجار منظّمة وراء هذه الظاهرة، تُغرق هؤلاء بوعد عبور الحدود البيلاروسية - البولندية إلى ألمانيا لقاء مبلغ ثلاثة أو أربعة آلاف دولار لكل فرد.

وشكّلت الأزمة التي تفجّرت في الثامن من تشرين الثاني الجاري، عامل ضغط أوروبي إضافي على الحكومة البيلاروسية، إذ بدت السلطات البولندية وكأنّها على أهبّة الاستعداد لمواجهة عسكرية، بعدما نشرت قوات معزّزة من جيش وحرس حدود، في مشهد دلّ على إفراط في استخدام القوّة غير المتكافئة ضدّ لاجئين عُزّل. في المحصّلة، نشأت عدّة مخيمات هي أشبه بالمعتقلات قرب المعابر الحدودية بين بيلاروسيا وبولندا، يعيش مَن فيها في ظروف مناخية وصحية وإنسانية قاسية. وفي حين تمكّن بعض المهاجرين من التوغّل لمسافة 30 كيلومتراً داخل الأراضي البولندية، ألقت سلطات وارسو القبض عليهم وأعادتهم بالقوّة إلى داخل المخيمات. إزاء هذه التطوّرات، صدرت تصريحات أوروبية من واشنطن على لسان رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لايين، بعد لقائها الرئيس الأميركي جو بايدن، تشير إلى عزْم بروكسل على فرْض عقوبات جديدة على بيلاروسيا، مستفيدةً من أزمة اللاجئين، إذ يتّهم الاتحاد الأوروبي الرئيس البيلاروسي بافتعال الأزمة للردّ على العقوبات الأوروبية التي أعقبت إعادة انتخابه لولاية جديدة، وما رافق الحدث من تظاهرات داخلية منذّدة دَعَمها موقف أوروبي رافض لإعادة انتخاب لوكاشينكو.

في هذه الأثناء، تحوّلت الأزمة إلى وسيلة استغلال وابتزاز تمارسهما أوروبا ضد مينسك، بهدف المُضيّ قُدُماً في محاصرة روسيا من خاصرتها الغربية، إذ شدّد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، على ضرورة تقديم مساعدات إنسانية للمهاجرين العالقين في الحدود البولندية - البيلاروسية، وإجراء مباشرة لمعالجة الملفّ، مشيراً إلى تبادل وجهات النظر بين الرئيسَين بوتين ولوكاشينكو حول الحلول الممكنة. وفي إشارة إلى احتمال التصعيد، دعت بولندا دول البلطيق (لاتفيا وليتوانيا) لطلب اجتماع مجلس أمانة «حلف شمال الأطلسي» لمواجهة خطر تدفّق المهاجرين. دعوةٌ تهدف، بحسب رأي مراقبين، إلى التذرُّع بالأزمة لتعزيز توسّع «الناتو» شرقاً، وهو ما استدعى طلب لوكاشينكو من موسكو تزويده بمنظومات «إسكندر» النووية التكتيكية لنشرها على الحدود الغربية لبلاده، لاسيما وأن بيلاروسيا تمثّل خطّ دفاع روسيا الأوّل في مواجهة توسُّع «الناتو» شرقاً.

وتُشير التقارير الواردة من مكان الحدث إلى أن الأعداد الأكبر من المهاجرين قدموا من إقليم كردستان العراق وبأعداد أقل من سوريا؛ أمّا اللبنانيون فلا يتجاوز عددهم العشرة بحسب تقييم قنصل لبنان الفخري في بيلاروسيا جيفارا سليم الذي أشار إلى عودة شخص لبناني واحد هو علي مروة، فيما يرجّح أن البقية نجحوا في عبور الحدود البولندية، والوصول إلى ألمانيا.

نشأت عدّة مخيّمات هي أشبه بالمعتقلات قرب المعابر الحدودية بين بيلاروسيا وبولندا (أ ف ب)

رحلات إجلاء سورية: دمشق ترفض الاستغلال السياسي

محمود عبد اللطيف

لا يمكن الوصول إلى إحصائية رسمية حول عدد السوريين الذين يحاولون العبور نحو بولندا (أ ف ب)

يترقّب اللاجئون السوريون العالقون عند الحدود البيلاروسية مع بولندا، كحال نظرائهم من جنسيات عديدة أخرى، التطوّرات الآخذة في التبلور حيال هذا الملفّ الشائك، الناتج من تأزّم العلاقة بين مينسك ودول الاتحاد الأوروبي. ومع بدء الحديث عن حلول محتملة، بعد موجة الاتهامات المتسارعة التي وجّهتها دول أوروبية لبيلاروسيا، معتبرة أن موجة المهاجرين غير الشرعيين «أزمة مفتعلة لأسباب سياسية»، يتطلّع هؤلاء إلى مساعي دمشق لإنقاذهم من وضعهم الحالي.

وتنفي مصادر حكومية سورية أن يكون صفت دمشق حيال ملفّ السوريين العالقين عند الحدود البالاروسية مع بولندا، «ناتجاً من تجاهل دمشق للملفّ، أو عن رغبتها في تسييسه»، إذ تشير، في حديثها إلى «الأخبار»، إلى أن «القضيّة شائكة جداً، ولا تتعلّق بالسوريين دون غيرهم»، معتبرةً أن «من الضروري احترام سيادة بيلاروسيا وخياراتها في القضيّة التي أحدثت كباشاً سياسياً مع الاتحاد الأوروبي، الذي لطالما تمترس خلف قيمه الإنسانية ليحارب خصومه أو مَن يخترع معهم الخصومة بشكل طارئ ومحدث». وتؤكد المصادر أن السفارة السورية في مينسك «تتعامل مع أيّ مواطن سوري موجود في الأراضي البيلاروسية على حدّ سواء، وضمن الأطر الدبلوماسية والقانونية المعمول بها، وهي تقدّم المساعدة القصوى لأيّ مواطن يطلبها... وعليه، فإن المواطن السوري الذي يحسّ بأنه بحاجة إلى مساعدة السفارة، يمكنه التوجّه إليها دون توقّع أيّ عقبة كانت».

شركات الطيران السورية أوقفت الرحلات المتّجهة إلى بيلاروسيا قبل نحو أسبوع، وقد وجّهت في هذا الخصوص كتاباً رسمياً إلى إدارة الطيران المدني في سوريا. وبحسب مصادر «الأخبار»، فإن «من المتوقّع أن يكون هناك رحلات إجلاء من مطار مينسك نحو دمشق في حال وجود مَن يرغب في العودة، فلا يمكن تطبيق إجراءات قسرية لإعادة أيّ مواطن سوري ما لم يكن ثمة داعٍ قانوني، أو قرار بالترحيل صادر عن الدولة المستضيفة لهذا المواطن»، موضحة أنه «في حالة الترحيل، فإن العرف المتعامل به يقول إن الدولة المستضيفة هي مَن تقوم بكامل إجراءات الترحيل». أمّا بالنسبة إلى وضع العالقين عند الحدود مع بولندا، فإن «قرار الترحيل القسري سيكون جماعياً إذا ما تمّ اتخاذه من قِبَل حكومة بيلاروسيا، وهذا قرار سيادي لمينسك لا يمكن التدخّل فيه».

لا يمكن الوصول إلى إحصائية رسمية حول عدد السوريين الذين يحاولون العبور نحو بولندا، كخطوة أولى للوصول نحو بقية دول الاتحاد الأوروبي؛ فالسوريون انطلقوا في هذه الرحلة من عدّة مطارات، منها دبي والقاهرة وأربيل، علماً بأن دخولهم الأراضي البيلاروسية يتمّ من خلال «فيزا سياحية» تتراوح تكلفة الحصول عليها مع الحجز الفندقي ما بين 1850 و4700 دولار أميركي، والرقم محكوم بوضع الشركة وموثوقية خدماتها، لتكون بيلاروسيا مجرّد محطة عبور لا أكثر في رحلتهم نحو دول اللجوء، ما قد يكلّف في نهاية الأمر مبلغاً طائلاً.

وتشير معلومات «الأخبار» إلى أن بعض السوريين أعيدوا فور وصولهم إلى مطار مينسك، لكون الحجوزات الفندقية أو إجراءات التأشيرة غير قانونية أو حقيقية، علماً بأن نشاط شبكات تهريب البشر يبدأ من الأراضي البولندية بمهمّة إيصال الراغبين إلى دول مثل ألمانيا أو السويد أو هولندا للحصول على حقّ اللجوء هناك. وفي هذا الإطار، تفيد معلومات نشرتها وزارة الدفاع البولندية بأن 2100 شخص حاولوا عبور الحدود بشكل غير قانوني في آب الماضي، تمكّن حرس الحدود من منْع 1342 منهم من دخول بولندا، واعتقال واحتجاز 758 آخرين في مراكز مغلقة.

لم يعد العامل الأمني والخوف من الحرب هو السبب الأساس بالنسبة إلى السوريين لمغادرة بلدهم، إذ يحضر على رأس قائمة الأسباب الجديدة، كل من الواقع الاقتصادي وسوء الخدمات، المتأثرين بالعقوبات المفروضة على سوريا، وأهمّها «قانون قيصر». وهما سببان لا يمكن حصْر تداعياتهما في مناطق سيطرة الحكومة السورية، بل يتعدّيانها إلى مناطق سيطرة «قوات سوريا الديموقراطية» ومناطق شمال حلب ومحافظة إدلب.

محاولات إنقاذ عراقية

«وضعُنا سيّئ جدّاً، وضعونا في مخيّمات هي عبارة عن سجون، معنا عائلات ونساء حوامل وأطفال، يعانون من المرض والبرد»، يقول أحد اللاجئين العراقيين في ليتوانيا. ويضيف: «نُعاني من الأمراض، ومن كلّ المشاكل التي قد يعانيها البشر». وفيما يشدّد على أن «الوضع مأسَوي جداً»، يطالب «بإيصال صوتنا إلى الاتحاد الأوروبي، والمنظّمات الدولية، والأمم المتحدة، كي ينظروا في أحوال اللاجئين العراقيين».

تجربة اللجوء المريرة هذه، يسعى الأمين العام للاتحاد العام للاجئين العراقيين، دشتي جمال، إلى إيجاد حلّ لها، أو حتّى التخفيف من وطأتها، عبر البدء بحملةٍ «حفاظاً على أرواح اللاجئين الذين يواجهون خطر الموت والجوع». يقول جمال: «طلبْنا فتح الحدود، فوراً»، لافتاً إلى أن «الاتحاد الأوروبي هو المسؤول عن حياة اللاجئين ومصيرهم، ولا يمكن الاستمرار في استخدام أرواحهم رهينة سياسية». ويتابع: «قدّمنا رسالة اعتراضية لرئيس الوزراء البولندي، وأرسلنا إلى الاتحاد الأوروبي، وطلبنا من جميع الاتحادات العمّالية في أوروبا، ومن جميع المنظّمات التي تدافع عن حقوق اللاجئين، الضغط على الحكومات ذات الصلة، وبالأخصّ على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين».

أمّا المطالب، فهي:

- أوّلاً: الإنهاء الفوري لاحتجاز اللاجئين على الحدود، ووضْع حدّ للضرب والتعذيب اللذيْن يتعرّضون لهما، واتّخاذ الإجراءات الفورية لإنقاذهم.
- ثانياً: تتّخذ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إجراءات فورية وإيجابية للردّ على طلبات اللاجئين للحصول على اللجوء.

(الأخبار)

السودان

حمدوك تحت جناح العسكر: أيّ مستقبل للحكم الانتقالي؟

في خطوةٍ لم تكن متوقّعة، اقدم رئيس الوزراء المُقال، عبدالله حمدوك، على توقيع اتفاق سياسي مع قائد الانقلاب، عبد الفتاح البرهان، يعيده إلى رئاسة الحكومة منزوع الصلاحيات «حقْناً لدماء السودانيين، وحفْظ البلاد من الانزلاق إلى فوضى محتملة»، ومن دون ظهير يعوّل عليه بعدما غابت «قوى الحرية والتغيير» عن الاتفاق الذي اشترط ضرورة تعديل الوثيقة الدستورية الناظمة للحُكم الانتقالي

يشدّد البند الثاني من الاتفاق السياسي الجديد على ضرورة تعديل الوثيقة الدستورية بالتوافق (أ ف ب)

عبد الجليل سليمان

بينما كانت شوارع الخرطوم تضيق بالمتظاهرين الرافضين للانقلاب العسكري، كان رئيس الوزراء المُقال، عبدالله حمدوك، يخرج من منزله الذي ظلّ فيه رهن الإقامة الجبرية منذ الـ25 من تشرين الأوّل الماضي، متوجّهاً إلى القصر الجمهوري ليوقّع مع قائد الانقلاب، عبد الفتاح البرهان، اتفاقاً سياسياً عدّه كثيرون «خيانة للثورة» ونكوصاً غير متوقّع منه. خطوة حمدوك المفاجئة، أربكت الشارع، والمشهد السياسي في البلاد، إذ بدا الاتفاق الموقّع بين الجانبين، بصفتيهما الرسميتَين كرئيسَين لمجلسَي الوزراء والسيادة، وكأنه محاولة لإنقاذ الجنرال من تَيْه خطوته الانقلابية التي تعثّرت أمام متاريس الرفض الداخلي العارم، ومطبّات المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي.

على أن أحداً لا يمتلك تفسيراً لِمَا أقبل عليه حمدوك، غيره، وهو الذي أوضح في تصريح، عقب مراسم التوقيع على الاتفاق التي جرت بشكل موجز وبسيط في القصر الجمهوري، أنه فعل ذلك من «أجل حقْن دماء السودانيين، وحفْظ البلاد من الانزلاق إلى فوضى محتملة، وفكّ الاختناق الداخلي والخارجي، واستعادة المسار لتحقيق ديموقراطية مستدامة، وإتاحة إمكانية المحافظة على مكتسبات العامَين الماضيَين، بخاصة في ما يتعلّق بالسلام والاقتصاد»، فضلاً عن تحصين الانتقال المدني الديموقراطي نفسه، عبر توسيع قاعدته. في المقابل، جدّد المحتجون مطالبهم بإسقاط الانقلاب وعدم العودة إلى الشراكة مع العسكر مجدداً ومحاكمة المتورّطين في قتل المتظاهرين السلميين وعودة الجيش إلى ثكناته وإحالاته من المجال السياسي. كما ندّدوا بالاتفاق، واعتبروه «خيانة للثورة وشهدائها وعبثاً بدمائهم لأجل مكاسب سياسية»، كونه «يحرق الوثيقة الدستورية التي أعاد البرهان العمل بها بعد تعيينه للمجلس السيادي الجديد».

البند الثاني من الاتفاق السياسي الجديد الذي يشدّد على «ضرورة تعديل الوثيقة الدستورية بالتوافق، وبما يحقّق ويضمن مشاركة سياسية شاملة لكافة مكوّنات المجتمع عدا الحزب الحاكم السابق المؤتمر الوطني»، عدّه الباحث السياسي عثمان دلدوم، «دعماً مباشراً للانقلابيين الذين عبّروا مراراً عن رغبتهم في إدخال تعديلات على عدد كبير من مواد الوثيقة الدستورية الحاكمة للمرحلة الانتقالية، قبل أن يلغوا فعلياً أهم موادها عقب انقلابهم». ويقول دلدوم لـ«الأخبار»، إن «أخطر ما احتواه الاتفاق السياسي الجديد، عدم إشارته إلى مكوّنات قوى إعلان الحرية والتغيير التي وقّعت الوثيقة الدستورية مع الطرف العسكري في أب من عام 2019، باعتبارها الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية، وهي التي اختارت عبدالله حمدوك نفسه رئيساً لمجلس الوزراء الانتقالي، فيما أبقى على اتفاق جوبا للسلام مع الحركات المتمرّدة السابقة، الذي وُقّع في تشرين الأوّل 2020، ما يعني أن الحركات المسلّحة ستُمثَّل الحاضنة الجديدة لحكومة حمدوك المقبلة». وبناءً على ذلك، يضيف: «أصبح الوضع الانتقالي برمّته تحت تصرُّف الأطراف المسلّحة».

لا مرجعية دستورية

ينوّه دلدوم إلى وجود تناقض كبير بين المادتَين الأولى والسادسة الواردتَين في الاتفاق، مشيراً إلى أنه «فيما تؤكد المادة الأولى أن الوثيقة الدستورية لسنة 2019، تعديل 2020، هي المرجعية الأساسية للمرحلة الانتقالية»، تأتي المادة السادسة لتنصّ على أن تكون «إدارة المرحلة الانتقالية بموجب إعلان سياسي يحدّد إطار الشراكة بين القوى الوطنية (السياسية والمدنية) والمكوّن العسكري والإدارة الأهلية (زعماء القبائل)، ولجان المقاومة وقوى الثورة الحيّة وقطاعات الشباب والمرأة والطرق الصوفية»، وهو ما يتناقض بدوره مع ما ورد في المادة الرابعة التي حدّدت بالفعل مهام مجلسَي السيادة والوزراء، إذ نصّت على أن «يكون مجلس السيادة الانتقالي مشرفاً على تنفيذ مهام الفترة الانتقالية الواردة في المادة 8 من الوثيقة الدستورية، من دون التدخّل المباشر في العمل التنفيذي». خلاصة ذلك، أن «الحكومة المقبلة، ستجد نفسها في وضع دستوري مرتبك، بين الوثيقة الدستورية 2019، المعدلة 2020، وبين الاتفاق السياسي الحالي بين البرهان وحمدوك، وبين الإعلان السياسي المقترح، الذي أشارت إليه المادة السادسة من الاتفاق، بالتالي، لن تجد مرجعية دستورية موحّدة إذا طرأ خلاف بين طرفيها: مجلسَي السيادة والوزراء»، بحسب قول دلدوم.

لمصلحة البرهان

وترى الباحثة القانونية، سامية سيد أحمد، أن «مواد الاتفاق غير محكمة قانونياً لجهة أنها كُتبت بلغة مترهّلة وعبارات غير محدّدة وحمّالة أوجه». وتلفت، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «ما ورد في عجز المادة الأولى عن معالجة الأزمة في شرق السودان، جاء على نحوٍ غامض وغير مفهوم»، إذ نصّ على «مراعاة الوضعية الخاصة في شرق السودان والعمل سوياً على معالجتها في إطار قومي يضمن الاستقرار بصورة ترضي أهل الشرق»، وهذا في الواقع «نصّ مفخّخ يمكن استغلاله سياسياً لإعادة تدوير الأزمة». وتشير إلى أن هناك مواد مماثلة، من مثل المادة السابعة التي تقضي بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، من دون أن تحدّد ما إذا كان ذلك يتضمّن المعتقلين من رموز النظام السابق بمن فيهم عمر البشير نفسه، أم الذين اعتُقلوا عقب الانقلاب الأخير. إلّا أن هناك مواد أخرى جيّدة، على رغم أنها ليست جديدة كونها وردت في الوثيقة الدستورية، بالتالي فهي تحصيل حاصل، بعبارة سيد أحمد، مثل المادة التاسعة الخاصّة بتشكيل المجلس التشريعي (البرلمان)، والعاشرة المتعلّقة بتنظيم مؤتمر قومي دستوري، والثالثة عشر القاضية بتكوين جيش قومي موحّد. أما المادتان 11 و12 الخاصّتان بـ«لجنة تفكيك النظام السابق» والتحقيق في قتل المتظاهرين، فيبدو أنهما وُضعتا كي يتمّ خرقهما لاحقاً. وتصف سيد أحمد الاتفاق بـ«الضعيف فنيّاً والمتناقض والمفخّخ، فضلاً عن أنه قابل للاستغلال والخرْق من قِبَل العسكر». وتضيف: «لم يكن من داعٍ له في الأساس، إذ كان من الأجدى طالما جرى التأمين في المادة الأولى منه على حاكمية الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية، أن يعمد إلى تحسينها وإحكام نصوصها وصياغتها بشكل جيد ولغة قانونية محدّدة وقاطعة».

> **يعتقد البعض أن هناك اتفاقاً سياسياً مسبقاً عقد بين حمدوك والعسكر قبل الانقلاب**

لدى المتابعين، أن الشارع وحده هو الذي يُقرّر مَن سيقوده في المستقبل. وبحسب فاروق عبد القادر، أحد الشبان المنتفضين، «لا يهمّ إذا سقط حمدوك ووضع يده في يد القتلى، فنحن قادرون على حماية مكتسبات ثورتنا»، مطالباً الشباب بأن «لا يصيبهم الإحباط لأن الشارع قادر على قلب المعادلة لمصلحته، فمثلما أسقط (عمر) البشير ولحَق به وزير الدفاع ابن عوف في 48 ساعة، فهو قادر على إسقاط (عبد الفتاح) البرهان وكل من شارك في انقلابه على التحوّل الديموقراطي». وأضاف: «تعيين حمدوك لرئاسة الوزراء في عهد الانقلاب لا يعنينا في شيء مثلما لم يعنينا من قبل تكوين مجلس السيادة الانقلابي».

لم يكن الشارع وحده الرافض لما حصل، إذ أعلن «تجمّع المهنيين السودانيين» رفضه للاتفاق، واصفاً إيّاه بأنه «خيانة» و«محاولة لشرعنة الانقلاب» و«انتحار سياسي لعبدالله حمدوك». وسارع عدد من الأحزاب المنضوية في ائتلاف «قوى الحرية والتغيير» إلى إعلان رفضه الاتفاق، إذ أكد المجلس السياسي لـ«الحزب الشيوعي» موقفه الرافض، معتبراً أن الاتفاق «يعزّز سلطة العسكر ويعيد شراكة الدم»، وداعياً جميع القوى إلى الوقوف «بصلابة في وجه الاتفاق، وفي وجه مَن أعدّوه والتمسّك بكافة أشكال النضال المدني السلمي». من جهته، رأى «حزب المؤتمر السوداني» أن الاتفاق السياسي «لم يخاطب جذور الأزمة»، وأن صناعته «تمّت بعيداً من قوى ثورة ديسمبر الحيّة»، مضيفاً أن «انفراد رئيس الوزراء عبدالله حمدوك بقرار التوقيع على الاتفاق من دون تفويض، يُعتبر عملاً فاقداً للشرعية وخارج الإطار الدستوري المتمثّل في الوثيقة الدستورية». وأكد «حزب الأمة» القومي، وعلى رغم أن قيادة رئيسه، فضل الله برمة، اللجنة الوطنية التي قادت مبادرة الاتفاق بين العسكر وحمدوك، إلا أن موقفه جاء مغايراً، فاعتبر أن أيّ «اتفاق لا يخاطب جذور الأزمة التي انتجها الانقلاب العسكري... لن يكون الحزب طرفاً فيه».

وساطة مصرية ــ سعودية تحمي البرهان

كشف مصدر مصري مطّلع لـ«الأخبار»، عن زيارة قام بها وفد استخباري مصري للخرطوم، أخيراً، بهدف تسهيل التفاوض حول الاتفاق السياسي الذي جرى توقيعه، وخصوصاً في ظلّ عدم قدرة قائد الجيش السوداني، عبد الفتاح البرهان، على فرض سياسة الأمر الواقع. وتلقّى البرهان، وفق المصدر، تحذيراً واضحاً مفاده بأن استمرار الوضع على ما هو عليه وتوقيف حمدوك، لن يكون في مصلحته أو في مصلحة السودان، وسط رغبة دولية في التحرك ضدّه حاولت مصر والسعودية تأخيرها أطول وقت ممكن. ولفت إلى أن البرهان اضطرّ إلى توقيع الاتفاق الجديد بعد ضمانة حمايته من الملاحقة والمحاسبة. وبحسب المصدر، فإن «السودان سيدخل مرحلة انتقالية جديدة تحظى بتوافق على مضض بين المكوّنَين العسكري والمدني مع التأكيد على إبقاء الشراكة إلى حين إجراء الانتخابات».

(الأخبار)

«الحرية والتغيير» تنتفض

الخرطوم - **مي علي**

فاجأ قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، ورئيس الحكومة المُقال عبدالله حمدوك، السودانيين، بالتوقيع على اتفاق سياسي، أُعيد بموجبه هذا الأخير إلى منصبه. التوقيع على الاتفاق الجديد تزامن مع تفريق قوات الأمن تظاهرة رافضة لمبدأ التفاوض مع العسكر قرب القصر الرئاسي. وأعلنت «قوى الحرية والتغيير» (المجلس المركزي)، الحاضنة السياسية لحكومة حمدوك، رفضها لأيّ اتفاق مع المكون العسكري، متبنّية موقف الشارع الذي رفع السقف عالياً برفضه الشراكة والمساومة والتفاوض مع الانقلابيين. وأكد المجلس أنه «غير معني بأيّ اتفاق مع العسكر: لا تفاوض ولا شراكة ولا شرعية للانقلابيين»، قائلاً، في بيان، إن «تقويض نظام الحكم الشرعي، والانقلاب على الدستور، وقتْل الثوار، والإخفاء القسري، والقمع المفرط، كلها جرائم تقتضي تقديم قادة الانقلاب والانتهازيين وفلول النظام السابق إلى محاكمات فورية»، لافتاً إلى أن «(عبد الله) حمدوك مدّ يده إلى جُحْر الأفعى، ولن ينأله منها غير السمّ والغدر».

وقال مراقبون إن حمدوك، بخطوته هذه، يمثّل نفسه، بحُكم أن تعيينه وحكومته - بحسب الوثيقة الدستورية - يُعدّ من مهامّ «قوى الحرية والتغيير». واعتبر هؤلاء أن توقيع الاتفاق «منح الانقلابيين شرعيّة بحثوا عنها منذ قيامهم بخطوتهم»، بل حتى أن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك، جازماً بأن «حمدوك عقد اتفاقاً سياسياً مسبقاً مع العسكر قبل انقلاب الـ25 من تشرين الأوّل الماضي، بهدف إبعاد قوى الحرية والتغيير من المشهد السياسي». غير أن الثابت

أعلن «تجمّع المهنيين السودانيين» رفضه للاتفاق، واصفاً إيّاه بأنه «خيانة» (أ ف ب)

فنزويلا

لا منافسين في الانتخابات
معارضة غوايدو تتلاشى

بتول سليمان

كما كان متوقّعاً، حقّق مُعسكر الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، فوزاً ساحقاً في الانتخابات المحلية والنيابية التي أُجريت الأحد. وهو فوز لم يأتِ نتيجة صدفة أو «تزوير»، بل تحقّق وفق الشروط التي وضعها الغرب، وخصوصاً واشنطن، أي في ظلّ إشراف دولي فُرض لمراقبة سير العملية الانتخابية. كما أنه فاق التوقّعات، بعدما تمكّن الحزب الاشتراكي الحاكم من السيطرة على 20 ولاية من أصل 23، كما حصل على رئاسة بلدية العاصمة كاراكاس التي يبلغ عدد سكّانها 30 مليون نسمة، لتتلاشى تقديرات استطلاعات الرأي بفوز المعسكر المُعارض بستّ ولايات. وفيما رحّب مادورو بالنتيجة المحقّقة، قائلاً إنها «نصر جميل جاء نتيجة العمل الدؤوب»، كانت الروايات حول حصول عمليات تزوير قد بدأت تتسرّب؛ إذ أعرب المعارض هنريكي كابريليس، المرشّح للانتخابات الرئاسية مرتَين، عن «تحفّظات»، معتبراً أن إغلاق مكاتب الاقتراع في ساعة متأخرة «قد يكون أدّى إلى عمليات تزوير». أمّا زعيم المعارضة، خوان غوايدو، الذي كان قد أكّد أن «مادورو سيفوز»، فعاد ليشدّد على أن الرئيس الفنزويلي «كان وسيظلّ غير شرعي». وتعكس تصريحات المعارضَيْن التي جاءت قبل إعلان النتائج، معرفة المعارضة المسبقة بخسارتها هذه الجولة لمصلحة «التشافيزيين»، وخصوصاً في ظلّ الانقسام الذي تعانيه، والذي يعدّ أحد أبرز العوامل التي أسهمت في فوز الاشتراكيين. غير أن هناك عوامل أخرى أسهمت أيضاً بهذا الفوز، ومنها: زيادة الإقبال على المشاركة في الانتخابات، والذي وصل إلى 42% بعدما بلغ في الانتخابات التشريعية الأخيرة، العام الماضي، حوالى 30%؛ قرار المعارضة الفنزويلية بالمشاركة بعد أربع سنوات من المقاطعة، أوّلاً في الحوار الذي استضافته المكسيك وأفضت مخرجاته إلى الاتفاق على إجراء الانتخابات بإشراف دولي، وثانياً في الانتخابات، بعدما أدركت أن جهودها ـ منذ محاولة الانقلاب على مادورو عام 2018 ـ ذهبت سدى.

وكما أن هذه الانتخابات عكست فشل المعارضين، فهي عكست أيضاً فشل الأميركيين، لكونهم «عرّابي» المعارضة الفنزويلية ومركز تمويل خُططها. وبالتالي، باتت الولايات المتحدة بعد هذه الانتخابات في وضع أصعب لناحية التشكيك في شرعية نظام مادورو، وذلك لأنها كانت من الموافقين على إجراء الانتخابات في محادثات المكسيك بشرط إرسال مراقبين دوليين. وهو الأمر الذي التزمت به حكومة كاراكاس، إذ حضر انتخابات، أول من أمس، مراقبون من الاتحاد الأوروبي، توزّعوا على أكثر من 14 ألف مركز اقتراع، في خطوة هي الأولى من نوعها منذ انتخابات عام 2006. كما حضر عملية الاقتراع والفرز أكثر من 300 مُراقب دولي و9 منظمات غير حكومية مُستقلّة، إضافة إلى منظّمة «كارتر» الأميركية.

ووفق متابعين للملف اللاتيني، فإن نتائج هذه الانتخابات ستكون من العوامل الحاسمة في مستقبل الأزمة السياسية في فنزويلا، غير أن ذلك يرتبط بالتطورات الداخلية والدولية التي تواجهها الدولة الكاريبية، ومنها: قدرة الحزب الحاكم على إدارة أزمات البلاد وتخفيف وطأتها على السكان من خلال إيجاد مخرج حاسم لتأمين السلع الأساسية. وهو أمر ممكن بالنسبة إلى الحكومة الفنزويلية، وخصوصاً بالنظر إلى النهج الذي اتبعته في إدارة الأزمة خلال السنوات الثلاث الماضية، إذ استطاعت، من خلال شركائها الاستراتيجيين مثل إيران وروسيا والصين، تأمين النفط والسلع الغذائية والأدوية ومحاربة وباء «كورونا» بشكل لافت. أما بالنسبة إلى المعارضة، فتبدو نتائج هذه الانتخابات بمثابة «إنذار» للمحور اليميني لاسترجاع قوّته وتوحيد صفوفه قبل الانتخابات الرئاسية المُنوي إجراؤها عام 2024، وهو الأمر الذي يتطلّب دعماً أميركياً أكبر من ذلك الذي تقدّمه إدارة الرئيس جو بايدن حالياً.

> **تشكّل نتائج هذه الانتخابات عاملاً حاسماً في مستقبل الأزمة السياسية في فنزويلا**

حضر عملية الاقتراع والفرز أكثر من 300 مراقب دولي و9 منظمات غير حكومية مستقلة (أ ف ب)

العراق

القضاء ينسف نتائج الانتخابات: ضربة لآمال الصدر

تكاد المفاجأة التي حملتها القرارات القضائية حول نتائج الانتخابات العراقية تعادل تلك التي احدثتها الانتخابات نفسها. حين اظهرت انتصاراً كاسحاً لـ«التيار الصدري» الى جانب حزب «تقدم» بزعامة محمد الحلبوسي المدعوم إماراتياً وسعودياً، و«الحزب الديموقراطي الكردستاني» المعروف الارتباطات. ومحاولات قوى إقليمية ودولية تظهير التصويت على أنه اعتراض على العلاقة مع إيران. وقد يكون من نتائج تلك القرارات، وقف ما فشرها الصدريون وخصومهم على السواء، إحداث انقلاب في النتائج. إلّا ان الطرفين اختلفا على ما آلتها فاعتبر الاوّلون انها ستعقّد الامور اكثر بينما راى الاخيرون انها ستفتح الافاق لتشكيل حكومة قوية وقادرة

بغداد ــ **سرى جياد**

تفتح قرارات الهيئة القضائية للانتخابات العراقية بإلغاء نحو 18% من الأصوات في الانتخابات التي جرت في العاشر من تشرين الأوّل الماضي، الطريق أمام تغيير في النتائج قد يفضي إلى إخراج العراق من الانسداد السياسي الذي وصل إليه، بفعل إصرار «التيار الصدري» الذي فاز بأكبر كتلة لحزب واحد في تلك الانتخابات، على تشكيل حكومة أغلبية، وهو ما ترفضه كل القوى الشيعية الأخرى، التي تقول إن الانتخابات شهدت تزويراً واسع النطاق.

لم يكن الانسداد السياسي ناجماً فقط عن خلافات بين قوى عراقية على شكل الحكومة، بين أن تكون توافقية، أو حكومة أغلبية تقابلها أقليّة معارضة في مجلس النواب، وإنّما على موقع البلد السياسي داخل الإقليم وعلاقاته مع العالم، وهو ما دفعت إليه قوى إقليمية، خليجية خصوصاً، وأخرى دولية، أميركية خصوصاً، في إطار سعيها إلى استخدام العراق ساحة ضدّ إيران. وتشكّل القرارات القضائية، بإلغاء التصويت في 10 آلاف محطّة اقتراع من أصل 55 ألف محطة في كل العراق، ضربةً لصدقية المفوضية العليا للانتخابات، التي اتّهمتها الأطراف المتضرّرة بالمساهمة في التزوير والعمل لمصلحة قوى بعينها بتوجيه من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وبالاتفاق مع جهات إقليمية ودولية.

وإذا ما تغيّرت نتائج الانتخابات، كما يسلّم الصدريون أنفسهم، فإن أبرز تبعاتها ستكون التخفيف من الهالة التي أحاطت بزعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، الذي خرج من الانتخابات بمشروع لحكم العراق، يقول إنه يريد الابتعاد به عن التجاذبات الإقليمية والدولية، وهذا ما يفسّر إصراره على تشكيل حكومة أغلبية يعيّن رئيسها بنفسه، ويكون هو مرشدها في السنوات الأربع المقبلة. هذا المشروع الذي يتضمّن إحداث تحوّل في الدولة العميقة من خلال فتح باب التوظيف وفق معايير يضعها التيار، واجه معوّقات قبل قرارات الهيئة القضائية، من مثل تردّد ممثلي السنّة والأكراد في المشاركة معه في حكومة أغلبية، نظراً إلى عدم اقتناعهم بقابلية مثل هذه الحكومة للحياة، ما جعل الصدر نفسه أمام مأزق، وطرح احتمال ذهابه إلى المعارضة وحيداً، وهو السيناريو الذي قد يتعزّز، إذا ما أدّت إعادة الفرز إلى انقلاب في النتائج.

وتعليقاً على القرارات القضائية، قال عضو «مكتب الشهيد الصدر»، الشيخ صادق الحسناوي، في حديث إلى «الأخبار»، إن «إلغاء نتائج عشرة آلاف محطة سيغيّر بلا شكّ كثيراً الخريطة البرلمانية ويقلب النتائج والموازين، لكنه سيفتح الباب أيضاً أمام طعون أخرى؛ منها الطعن بصحة هذا الإجراء نفسه ومدى شرعيته وشرعية الآثار المترتّبة عليه، ما سيعود بالأمور إلى النقطة الصفر، ونصبح تالياً أمام اعتراض على الاعتراض، وهلمّجرا!».

إذا ما تغيّرت نتائج الانتخابات، كما يسلّم الصدريون أنفسهم، فإن أبرز تبعاتها ستكون التخفيف من الهالة التي أحاطت بمقتدى الصدر (الأناضول)

معتبراً أن «هذا الإجراء سيعقّد الأمور أكثر ويضع المفوضية أمام سهام النقد والتشكيك بنزاهتها وصدقيتها وخضوعها لضغوط أدّت إلى إحداث تسوية في النتائج، قاربت بين مقاعد القوى السياسية وأحدثت توازناً في أرقامها». ورأى أن «هذا الإجراء يمثّل صدمة أخرى للشارع العراقي الذي يمنّي النفس بانتخابات تعلن نتائجها سريعاً ولا تدخل البلاد في دوّامة كالتي سادت طوال الدورات البرلمانية السابقة، ولكن للأسف يبدو أن هذا الحلم بعيد المنال في وقتنا الراهن».

وأقرّ القيادي الصدري بانسداد الأفق أمام تشكيل حكومة جديدة، قائلاً: «حتى هذه اللحظة، لم نسمع عن تحالف بصورة رسمية، ولا يوجد سوى تصريحات هنا وهناك كاشفة عن انتظار الجميع للنتائج النهائية»، معتبراً أن «التوازن المكوّناتي محفوظ، لكن الكلام في التحاصص الحزبي هو لبّ المشكلة القائمة. وما اعتقده هو أن الحوارات ستؤدّي إلى نتائج لا تشبه تلك التي تشكّلت بموجبها الخريطة السياسية سابقاً».

> «الفتح»: سوف نلاحظ تشكيك حكومة قوية قادرة على عبور الواقع المرير

الانزعاج الصدري قابله ارتياح بالغ من قِبَل الطاعنين في نتائج الانتخابات، إذ اعتبر القيادي في «تحالف الفتح»، علي الفتلاوي، أن «القرارات الأخيرة التي صدرت عن الهيئة القضائية ما هي إلّا مؤشر إيجابي للقضاء، وقد نظر بعين القانون الحقيقي دون ضغوط، واتّضح أن هناك الكثير من الخروقات التي وضع يده عليها». وفي تقييم متوافق مع التقييم الصدري، رأى الفتلاوي أن «هناك مؤشرات كبيرة سوف تُرى بالعين المجردة بعد إكمال العدّ والفرز. و10 آلاف صندوق كفيلة بقلب الموازين». كما توقّع أن تؤدّي إعادة الفرز إلى فتح الأفق أمام تشكيل الحكومة الجديدة، قائلاً إنه «بعد عبور مربّع المشكلة الذي وضعته المفوضية أمام الأحزاب والتيارات التي سُرقت أصواتها جهاراً نهاراً، والتي سوف تُعاد لها قانوناً، سوف نلاحظ تشكيل حكومة قوية قادرة على عبور الواقع المرير الذي يمرّ به العراق الآن». وأكد «(أننا) لا نحتاج إلى تصدّق علينا أو محاباة لإلغاء المحطات أو ثبوتها، بقدر ما نحتاج إلى إعادة الحقّ إلى أهله الذين باتت لديهم الأدلّة التي تقنع مَن في عينه خَول ومَن في عقله مسّ». وذهب بعض الأصوات على جهة المعترضين على نتائج الانتخابات إلى المطالبة بإلغاء هذه النتائج برمّتها. وفي أوّل التغييرات نتيجة العدّ اليدوي، ألغي فوز المرشّح المستقل عن محافظة بابل، أمير المعموري، وأعلن فوز صادق المدلول، المرشح عن «تيار الحكمة» بزعامة عمار الحكيم المنضوي في تحالف «قوى الدولة».

> لم يخفّف التصعيد في الساحل الغربي، الضغط العسكري على قوات هادي وميليشيات «الإصلاح» في مأرب

اليمن

محاولات إشغال غرباً... صنعاء لا تهدّئ جبهة مأرب

مع إعلان التحالف السعودي - الإماراتي وميليشياته عملية عسكرية جديدة جنوب محافظة الحديدة، لتأجيل معركة الحسم في مأرب، اشتدّت المواجهات في جبهات جنوب المدينة، حيث استطاعت قوات صنعاء، مسنودة برجال قبائل، التقدّم وانتزاع مساحات واسعة من الأراضي. وفيما قلّلت من احتمال تأثير العملية العسكرية الجديدة لـ«التحالف» وميليشياته على المسار العام للمعركة، توعّدت صنعاء دول العدوان بـ«مواجهة التصعيد بالتصعيد»

صنعاء - **رشيد الحداد**

أعلن التحالف السعودي - الإماراتي، الجمعة، بدء عملية عسكرية جديدة جنوب محافظة الحديدة، دافعاً بآلاف من عناصر الميليشيات الموالية للإمارات لشنّ هجمات متعدّدة على مناطق واقعة خارج مدينة حيس غرب مدينة المخا الساحلية، في محاولة منه لتأجيل معركة الحسم في محافظة مأرب. في المقابل، اشتدّت المواجهات في جبهات جنوب مدينة مأرب، حيث تقدّمت قوات صنعاء - مسنودةً برجال القبائل - في البوابة الجنوبية للمدينة، متمكّنة من انتزاع السيطرة على مساحات واسعة. وفي هذا السياق، أفاد مصدر عسكري، «الأخبار»، بأن التصعيد الجاري «ليس الأوّل ولن يكون الأخير، وفق حسابات معركة النفَس الطويل التي تعتمدها صنعاء في مواجهة دول تحالف العدوان منذ سبع سنوات»، مشيراً إلى أن «الجيش اليمني واللجان الشعبية أعدّا لمعركة الحديدة منذ سنوات، وهما سيحدّدان متى ستنتهي هذه المرحلة التصعيدية». ولفت المصدر إلى أن قوات صنعاء «سبق لها أن واجهت تحالف العدوان ومرتزقته في 52 جبهة عسكرية مفتوحة وكبّدتهم خسائر فادحة في الأرواح والعتاد»، واصفاً التصعيد العسكري المعلن بـ«المحاولة البائسة التي تهدف إلى رفع معنويات المرتزقة المنهارة»، من جانبه، سخر نائب وزير خارجية صنعاء، حسين العزي، من إعلان «التحالف» عملية عسكرية جديدة، لافتاً، في سلسلة تغريدات عبر حسابه في موقع «تويتر»، إلى أن دول العدوان دشّنت مرحلة جديدة من التصعيد العسكري البرّي والجوّي في مناطق متفرقة من الأراضي اليمنية، بما في ذلك الحديدة المشمولة في «اتّفاق استوكهولم». واعتبر العزي أن «هذا التصعيد يأتي كنوع من الاستجابة الفورية لتوجّهات أميركا وتصريحات مسؤوليها العدائية ضدّ شعبنا المظلوم» وآخرها تصريحات مبعوثها» تيم ليندركينغ، متوعداً بـ«مواجهة التصعيد بالتصعيد».

التصعيد الجديد لميليشيات الإمارات ممثّلة بـ«ألوية العمالقة» الجنوبية و«المقاومة التهامية»، والذي شمل شرق مدينة حيس وشمال غربها، خلال اليومين الماضيين، جاء في أعقاب ارتكاب تلك الميليشيات جريمة إعدام بحقّ عشرة أسرى من عناصر الجيش و«اللجان» الأسبوع الماضي، ما أثار سخطاً شعبياً ورسمياً واسع النطاق، واستدعى إدانةً أممية. وفي ردّها على الجريمة، شنّت قوات صنعاء هجوماً عنيفاً على المناطق المحيطة بميناء الخيمة الذي يبعد 10 كيلومترات عن مدينة الخوخة في الساحل الغربي، وتمكّنت من انتزاعه. وفي محاولة منها للدفاع عن معاقلها في مديريتَي الخوخة وحيس، انتقلت الميليشيات للهجوم في محور حيس العسكري، وحاولت التقدّم في جبهات شمال شرق وشمال غرب المدينة، فتمّ التصدّي لها. وعلمت «الأخبار» من مصادر ميدانية، أن «المقاومة التهامية» و«العمالقة» الجنوبية حاولت التقدّم نحو مفرق مديرية شمير الرابط بين مديريات غرب تعز والحديدة، وتنقل المعركة إلى ما بعد منطقة المفرق. وعلى رغم تقدُّمها في أراضٍ مفتوحة ليس لها أيّ أهمية عسكرية، حاولت هذه الميليشيات التمدُّد في اتجاه مديرية جبل رأس والجراحي وفي مناطق واقعة على التماس بين محافظتَي إب وتعز، لكنها اصطدمت بمقاومة شديدة. وأكدت المصادر أن «مناطق سقم ومثلث العدين، والمناطق المحيطة جنوب الحديدة، التي أعلنت الميليشيات التابعة للإمارات استعادتها، كانت تحت سيطرتها منذ عام 2018». وهو ما كرّره الخبير العسكري في صنعاء، العميد عبد الغني الزبيدي. وعلى رغم ذلك، تكبّدت الميليشيات خسائر بشرية كبيرة خلال الأيام الماضية، إذ اعترفت مصادر جنوبية في الضالع ولحج بوصول عشرات الجثث والجرحى إلى مستشفيات المحافظتَين، وذلك إثر المواجهات العنيفة بينها وبين قوات صنعاء، الممتدة من غرب تعز وحتى جنوب الحديدة.

تكبّدت ميليشيات الإمارات خسائر بشرية كبيرة خلال الأيام الماضية (أ ف ب)

على أن التصعيد في الساحل الغربي، لم يخفّف الضغط العسكري على قوات الرئيس عبد ربه منصور هادي وميليشيات حزب «الإصلاح» في جبهات مأرب، التي تحوّلت إلى خطّ ناري مشتعل من الجبهة الشمالية الغربية وحتى الجبهتَين الشمالية الغربية والجنوبية للمدينة. وفي هذا السياق، تحدّثت مصادر قبلية عن «تقدُّم قوات صنعاء في اتجاه منطقة الفلج الغربي التي أصبحت قاب قوسين من تحريرها، في موازاة تقدُّم مماثل في سلسلة البَلَق الشرقي، وذلك بعدما تمكّنت من إحراز تقدّم كبير، أواخر الأسبوع الماضي، في سلسلة البَلَق الأوسط، والتي من شأنها أن تؤمّن القوات المتقدّمة في اتجاه جبهة الفلج». وأشار المصدر إلى أن «قوات صنعاء تخوض معارك دامية عند أطراف وادي ذنة منذ أيام، بعد استكمالها تحرير قرية روضة جهم في صرواح الخميس الماضي». ووفق أكثر من مصدر قبلي وعسكري، واصل الجيش و«اللجان» تقدُّمهما، في اليومين الماضيين، من أمّ ريش نحو منطقة الرملة، وسيطرا على منطقة العكد الواقعة بعد منطقة آل عقار العبيدي جنوب شرق وادي عبيدة، فيما يقتربان من مسقط رأس محافظ مأرب «الإصلاحي»، سلطان العرادة. وتوقّع مراقبون عسكريون أن يمثّل التصعيد الجديد في الساحل الغربي دافعاً لقوات صنعاء لحسم المعركة في مأرب خلال أيام، كون الهدف منه تأخير حسم هذه الجبهة، وأشاروا إلى أن «إعلان تحالف العدوان وقوات هادي فجر الأحد عملية عسكرية في شبوة لاستعادة مديريات بيحان الأربع جنوب مأرب، يأتي في سياق التهويل الإعلامي لا أكثر».

أما صنعاء التي قرّرت «مواجهة التصعيد بالتصعيد»، فأعادت الإمارات إلى قائمة أهدافها الجوية، متوعّدةً على لسان الناطق الرسمي باسمها، ضيف الله الشامي، «دول تحالف العدوان بعمليات ردع مؤلمة في حال إمعانها في التصعيد».

وفيات

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد من الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب فايز غصن
المنتقل إلى رحمته تعالى الاثنين 22 تشرين الثاني 2021.

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب بطرس إبراهيم زوين بصفته احد ورثة المرحوم الياس بطرس زوين سندات تمليك بدل عن ضائع في العقارات رقم 806 و808 من منطقة بحشوش العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانّي حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب رونالد روفائيل عازار بصفته الشخصية وبصفته وكيل كل من ريتا ابراهيم علي القرشي وروز ماي روفائيل عازار وكارول روفائيل عازار سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 762 القسم 104 البلوك أ من منطقة ذوق مكايل العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانّي حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي خليل حسان فتال بصفته وكيل انطوني عبدو شلالا بصفته احد ورثة المرحومة ايمه طنوس روفايل بصفتها احد ورثة المرحوم جورج طنوس روفايل سندات تمليك بدل عن ضائع في العقارات رقم 464 و465 وطى سلام و155 طبرجا و671 دلبتا و116 كفرياسين العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانّي حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب جان طنوس دميان سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 15 من منطقة كفرياسين العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانّي حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب جيسكار حرب حنا بصفته احد ورثة المرحوم حرب سليمان حنا سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 697 من منطقة جورة الترمس العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانّي حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلب جوزيف ريمون بولس بوكالته عن ريمون يوسف بولس اصدار سند تمليك بدل عن ضائع على العقار رقم 1361 من منطقة ترتج العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
ليلى الحويك

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب روجه جوزاف الخوند سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 640 القسم 17 من منطقة ذوق مصبح العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانّي حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب جرجي يوسف خليل بصفته وكيل امال اسعد زغيب المفوضة بالتوقيع عن شركة خليل للبلاطون الجاهز ش.م.م. وبصفته وكيل كل من طانيوس والياس ويوسف شليطا شليطا سندات تمليك بدل عن ضائع في العقارات رقم 3290 و2111 و2112 من منطقة حراجل العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانّي حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت المحامية نجلا جرجس الحايك بصفتها وكيلة لينا وديع الحايك بصفتها احد ورثة المرحوم ايلي توفيق شويري سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 100 القسم 29 من منطقة حارة صخر العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانّي حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي جان رشوان ناصيف بصفته وكيل جوانا واصف قاسم سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 10105 من كفردبيان العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانّي حيدر

رحيل

«بكيزة» شقّت طريقها بأظافرها

سهير البابلي... ملكة الكوميديا المصرية في ذاكرة الأجيال

قال عنها إحسان عبد القدوس «الممثلة التي شقّت طريقها بأظافرها»، فيما اعتبرها المخرج جلال الشرقاوي ممثلةً مسرحيةً «نادرة الوجود»، مسيرة فنية طويلة، سلكتها ابنة دمياط بكثير من الإصرار والموهبة والاحتراف، لتحجز لنفسها مكاناً لا يزاحمها عليه احد بين كبار زمنها

القاهرة ــ **شيماء سليم**

«الممثّلة التي شقت طريقها بأظافرها». بهذه الكلمات الصائبة، وصف الكاتب المصري الكبير إحسان عبد القدوس، سهير البابلي (1935 ـ 2021) التي رحلت عنّ عالمنا أول من أمس الأحد عن 86 عاماً بعد تعرضّها لأزمة صحية طارئة في بداية الشهر الحالي. اثنان من كلاسيكات وروائع المسرح الكوميدي، أدّت بطولتهما سهير البابلي: «مدرسة المشاغبين» (1973 إخراج جلال الشرقاوي. بطولة: سعيد صالح، عادل إمام، عبد الله فرغلي، يونس شلبي، أحمد زكي، حسن مصطفى، سهير البابلي، هادي الجيار) و«ريا وسكينة» (1982 ـ إخراج حسين كمال. بطولة شادية وسهير البابلي). يُقال إنّ الضحك في فنّ الكوميديا لا ينبع فقط من الممثّل صاحب الإيفيه أو الفعل الكوميدي، وإنّما من ردة فعل الممثّل الذي يقف أمامه. لعلّ أكبر مثال على ذلك هو سهير البابلي التي لا يمكن تصوّر هاتين المسرحيّتين بدون وجودها وتمكّنها من التحكم الشديد بأدائها. ممثلات كثيرات من جيلها أو الأجيال الأخرى كن سيفقدن تماسكهنّ أمام عبثيّة الأداء والإيفيهات التي ملأت «مدرسة المشاغبين» مثلاً. وقد وصل الأمر إلى درجة أن يتراهن «المشاغبون الخمسة» في الكواليس على أن يدفعوها إلى الضحك، من دون أن ينجحوا في ذلك إطلاقاً على مدى سبع سنوات هي عمر عروض

> **قدّمت ثنائياً نسائياً متفرّداً مع إسعاد يونس تجلّى في «بكيزة وزغلول»**
>
> **على مدار عمرها الطويل في المسرح والتلفزيون والسينما، ارتبط اسمها بأداء شخصية المرأة القوية**

المسرحية. فهي، لم تبتسم ولو مرة، فيما لم تبالغ في الأداء الحركي أو الصوتي أو الانفعالات. كانت «أستاذة»، يمكن تدريس أدائها ومهاراتها.

هل هي الموهبة أم الخبرة؟ هل هو تحكّم قوي بالنفس أم تقمّص لامحدود للشخصية؟ بالتأكيد، هي أشياء كثيرة اجتمعت معاً لتصنع واحدة من أقدر ممثّلات الكوميديا المصرية والعربية.

في «مدرسة المشاغبين»، كانت سهير البابلي المرأة الوحيدة على الخشبة. ومصادفة أو قصداً، فإنّ الفتاة التي يتحدّث عنها التلاميذ في العمل تُدعى «سهير». وبغض النظر عن الكوميديا، فإنّ شخصية «أبلة عفّت» معلمة الفلسفة القوية نفسياً وبدنياً والواثقة بنفسها، تظل البطلة الحقيقية للدراما ومحرّكاتها الأساسية. وعلى مدار عمرها الفني الطويل في المسرح والتلفزيون والسينما، ارتبط اسم سهير البابلي بأداء شخصية المرأة القوية. منذ «مدرسة المشاغبين»، أثبتت ابنة محافظة دمياط الساحلية (شمال مصر) أنّها قادرة على دخول «عالم الرجال» والمنافسة فيه، واقتحام مجال الكوميديا. صحيح أنّه كانت هناك ممثّلات مسرح متميّزات من جيل سهير البابلي، ولكنهن انتمين أكثر إلى المسرح الجاد أو مسرح الدولة. بدأت سهير طريقها على الخشبة مثلهن، لكنّها اختارت أن تكون نجمة في مسرح القطاع الخاص، بمسرحيات كوميدية وهزلية، وأن تحمل على عاتقها المهمة الأصعب: إضحاك الجمهور. وقد نجحت واستمرت واحتفظت بتلك المكانة من دون أن تنافسها أي زميلة.

هكذا، انطلقت البابلي صانعة نجوميتها الخاصة في مسرحيات مثل «نرجس، قصة الحي الغربي» (1975)، «يا حلوة متلعبيش بالكبريت» (1977)، «الدخول بالملابس الرسمية» (1979) و«ريا وسكينة» (1982). والمسرحيتان الأخيرتان ستشكّلان نقطة انطلاق جديدة وتحوّل مصيري في تاريخ سهير البابلي الفني.

في «الدخول بالملابس الرسمية»، قدّمت الراحلة ثنائياً نسائياً متفرّداً مع إسعاد يونس، استمر بعد ذلك في عدد من الأعمال البارزة في تاريخ الكوميديا المحلية. فإسعاد يونس ممثلة كوميدية متميزة، ومنتجة وموزعة أفلام في ما بعد، قبل أن تخوض أخيراً تجربة محاورة الفنانين على الشاشة الصغيرة. ولكن في بداية الثمانينيات، كان لدى إسعاد شغف بالكتابة الكوميدية، ظهر في قصة مسلسل «بكيزة وزغلول» التي صارت «باترونا» يفصّل على أساسها عدد من كتّاب الكوميديا أعمالهم. وُلد العمل الدرامي من فكرة لسهير البابلي، باحت بها لإسعاد قائلة: «عايزة أعمل «الأيدي الناعمة» على ستات». و«الأيدي الناعمة» (1964 ـ إخراج محمود ذو الفقار) فيلم مصري شهير جسّد فيه أحمد مظهر شخصية نبيل سابق مفلس ولكنّه محتفظ بعجرفته وغروره، يجمعه القدر بشاب فقير ولكنه خدوم ومتواضع (صلاح ذو الفقار). في «بكيزة وزغلول»، نحن أمام قصة تجمع بين هانم مفلسة وفتاة متسوّلة تجبرهما الظروف على العيش معاً. فالأولى أرملة عجوز ثري خسر كل شيء، والثانية ابنة ضالة لهذا العجوز الذي تركها تتشرّد في الشوارع منذ ولادتها. عرض المسلسل عام 1987 وحقّق نجاحاً ساحقاً، وصار الناس في مصر يتندّرون بأسماء الشخصيّتين، ينادون المغرورة المتغطرسة «بكيزة»، والعشوائية الصعلوكة «زغلول». واستثماراً للنجاح الذي أحدثه العمل، حاول منتجون استغلاله في أعمال متواضعة، كفيلم «ليلة القبض على بكيزة وزغلول» ومسرحية «نص أنا... نص إنتي» في 1988.

العمل الثاني الذي كان نقطة تحول كبيرة في حياة سهير البابلي هو مسرحية «ريا وسكينة» أمام شادية للمخرج حسين كمال. تجلّت إمكانات سهير في هذا العمل، حيث قدّمت أداء كوميدياً لافتاً وفريداً من نوعه، ممزوجاً بالقدرة على الغناء والاستعراض بجوار واحدة من أهم مطربات مصر، فضلاً عن مشاهد درامية بالغة الصعوبة.

بعد «ريا وسكينة»، ثبّتت البابلي قدميها أكثر على خشبة المسرح، وصارت واثقة من إمكاناتها ومن تعلّق الجمهور بها. وهو ما أدّى إلى رفع يافطة «كامل العدد» في ليالي عرض مسرحياتها، على شاكلة «ع الرصيف» (1987 ـ راجع الكادر)، «العالمة باشا» (1991) و«عطية الإرهابية» (1992). وقد شاركت سهير البابلي في المسرح السياسي، وقدمت مسرحيات تنتقد ظروفاً اجتماعية معيّنة أو شخصيّات سياسية محدّدة. مسرحيتها «ع الرصيف» (1987 ـ تأليف نهاد جاد وإخراج جلال الشرقاوي) مثلاً، أثارت جدلاً كبيراً لجرأتها، وتعرّضت للرقابة بعدما سمّت شخصيات سياسية محددة. في بداية حياتها، التحقت سهير البابلي بـ «المعهد العالي للفنون المسرحية» و«معهد الموسيقى» في الوقت نفسه، بتشجيع من والدها الذي كان يعمل ناظراً في إحدى مدارس البنين الثانوية، وقد وجد في ابنته القادرة على تقليد الممثلين مشروع فنانة. عملت في بدايتها مع أمينة رزق وسناء جميل في المسرح القومي، وخطت سهير أولى خطواتها في عالم الفن في منتصف الخمسينيات، بالظهور في أفلام بأدوار صغيرة، كفتاة طيبة أو شريرة، تقدّم مشاهد محدودة وتختفي، من دون أن تترك تأثيراً كبيراً في قصة الشريط، كما حدث في «ساحر النساء»، «المرأة المجهولة»، «نهر الحب»، «البنات والصيف»، «يوم من عمري»، «لعبة الحب والجواز»، «جناب السفير»، «غرام تلميذة»، «العاطفة والجسد» وغيرها.

لم ينتشل سهير من التخبّط في السينما سوى المسرح الذي أظهر موهبتها جلياً. بعدما لمعت على الخشبة، بدأت السينما تستدعيها مجدداً ولكن من خلال أدوار في غاية الصعوبة، تتطلّب ممثلة قديرة حتى لو كان الظهور محدوداً. وهو ما ترجم في استعانة المخرج حسن الإمام بها ومنحها شخصية جديدة تماماً عليها في فيلم «أميرة حبي أنا» عام 1975. الجديد هنا كان كم الشر والكآبة والتجهّم الذي أظهرته في شخصية «أماني». لاحقاً، قدّمها المخرج محمد عبد العزيز عام 1981 في شخصية مشابهة ضمن أحداث فيلمه «انتخبوا الدكتور سليمان عبد الباسط». وكعادته، كان يقف على الجانب الآخر يوسف شاهين الذي يكتشف مناطق جديدة في الممثّلين الذين يعمل معهم ومن ضمنهم سهير البابلي. فبعدما قدّمها في أحد أصعب أفلامه «فجر يوم جديد» (1965) مكتشفاً فيها نوعاً من المجون، يقرّر الكشف عن المزيد في الجزء الثاني من سيرته الذاتية «حدوتة مصرية» (1982) الذي لعبت فيه البابلي دور الأم المتسلّطة والقوية والحريصة على التحكّم بكلّ من حولها. لم تنصف السينما سهير البابلي كثيراً وكانت دائماً تعود أدراجها إلى بيتها وملاذها: المسرح. ثم حدث في عام 1997، أن قرّرت مثل بعض ممثلات تلك الفترة أن تعتزل الفن وترتدي الحجاب تحت وطأة «المدّ السلفي»، وبعد جلسة طويلة مع الشيخ محمد متولي الشعراوي. لكن «عفريت الفن» لم يترك معشوقته تماماً. وبعد اعتزالها بسبع سنوات، عادت مرة أخرى للعمل في التمثيل ولكن بمظهرها الجديد، مرتدية الحجاب والعباءات الفضفاضة. وأصبح اسمها الجديد بين زملائها والعاملين معها «الحاجة سهير». إلا أنّها في تلك الفترة لم تحقّق نجاحات كالسابق، ولم تقدّم على مدار 16 عاماً سوى مسلسلين، هما: «قلب حبيبة» (2005) و«قانون سوسكا» (2016). برحيل سهير البابلي، تسقط ورقة أخرى من شجرة المبدعين المصريّين. ولكنّها كما أي مبدع، ترحل جسداً وتظل في القلب والذاكرة بأرشيفها الغني وإخلاصها وحبّها لفنها. والدليل أنّ الأجيال تتوارث الضحكات التي صنعتها. فالتعليقات والـ «ميمز» على صفحات التواصل الاجتماعي لا تتوقف عن اقتباس عشرات الجمل والمواقف الكوميدية التي قدمتها على مدى عقود.

سهير البابلي واحمد بدير في مشهد من مسرحية «ريا وسكنية»

رشدي اباظة وفؤاد المهندس وسعاد حسني والبابلي في فيلم «جناب السفير» (1966 ــ اخراج نيازي مصطفى)

مع عادل إمام وسعيد صالح في «مدرسة المشاغبين»

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 23 تشرين الثاني 2021 العدد 4495

نزاعنا الأخير يا ايتيل!

نضال الأشقر

أيتها الحبيبة الساحرة إيتيل
كيف تركتنا في بحر هائجٍ وعلى شفير الهاوية وفي ضياع تام وأنت التي كنت دائماً متفائلة ومتأكّدة بأنّنا سوف نصل إلى برّ الوحدة والأمان والثقافة والفن...
أين ذهبت وتركت هذه الأمة تتخبّط وتنازع نزاعها الأخير بين التفتيت والعوز والفقر والتّيه. أكيد لم تقومي بذلك عن قصد ودون تخطيط أكيد، لكنّك زرعت فينا ومنذ أكثر من نصف قرن هذا الأمل وزرعت فينا الكثير من التحدّي في شتّى المواضيع، وزرعت فينا الإقدام والعناد، ودافعت عن كل ما هو أساسي في الحياة وعن ما هو محظور دون خطابات، دون كلمات إلا في قصيدة وألوان وألوان لوّنت فيها هذا العالم، عالمنا، حتى أنّنا صدقناك دائماً، ومشينا على تلك الطريق الوعرة نحو الأمل والشفق الزهري.
أيتها الحبيبة ايتيل الغالية على قلوبنا، لقد كنت انتظرك. ورغم سنواتك الطويلة المليئة، فوجئنا بذهابك إلى المجهول، ونحن حسبنا أننا سنحتفل في القدس ونأكل البرتقال، وفي دمشق نزيّن شعرنا بالياسمين، وفي بغداد كنّا سننتظر قيام المدينة، ونحن نجلس في ديار نهى الراضي ننظر إلى المئات المئات من شجر النخيل على مدّ النظر.
وكنت تريدين أن تعيدي النبض إلى بيروت، ونحن لم نترك هذه المهمة، ونحن آمنّا أنّك سوف تزورين المسرح والحمرا وبيروت، وتتمشّين وتلقين الشعر عن جنين وعن بيروت، وقد وعدتنا أننا لن نموت قبل ذلك... بل سنجعل من بيروت ولبنان مكاناً حراً غير طائفي وغير متمسّك إلا بالأرض والتاريخ والحضارة والحاضر والمستقبل.
وبين قصيدة وقصيدة، كنت تريدين أن تضخّي الحياة وأن تنقذي المسرح، أوكسجين المدينة ومنارة روحنا: «لا تقترفي هذه الجريمة بحق الشباب والمجتمع وتقفلي المسرح يا نضال» كنت تقولين لي. وعدتني أننا لن نموت قبل ذلك. هل نسيت؟ كم قلت لي أن أتشبّثْ بهذا المسرح، وأن أبقيه منصّة حرّة مفتوحة يسكنه الريح والفن والثقافة ودعمتني دائماً، وساعدتني بالفكر والمادة، وبعثت لي ما استطعت وكلّما استطعت.
لقد نسيت لا شك أنّ هناك الكثير الكثير لنفعله لإنقاذ مدينتنا بيروت ممّن يلحقون بها الأذى بجشعهم وأميّتهم واستفحالهم للتدمير والتدمير والتدمير... والغباء. أنا متأكدة أنك نسيت وتركتنا على شفير الهاوية.
كيف تركت هذه الأمة وهي في ضياع تام، أنتِ التي آمنت بالوحدة والانفتاح؟
أنت وسيمون نجمتان مشعّتان ربيعيّتان في زمن العتمة وصديقتان في عبّ الروح، كنتما تطلّان علينا أيام العز كقوس قزح.
وعندما قمنا بتكريم ايتيل في المسرح على مدى خمسة أيام، جاء أصدقاؤها من اليونان وفرنسا وألمانيا وأميركا وسوريا والأردن للحضور والاشتراك معنا في تكريم ايتيل الرسامة، الكاتبة المسرحية وايتيل الشاعرة، وايتيل أستاذة الفلسفة، الأديبة والصحافية.
نحن ننازع نزاعنا الأخير يا ايتيل، هذه الأمة العظيمة تتآكل من الداخل وتؤكل من الخارج ولا من معين ولا من وعي ولا من يحسّ بكارثة فقدانها.
هناك الكثير من المدن التي اندثرت وماتت ولم يعد يذكرها أحد!؟
على كلّ يا عزيزتي، لا تنظري وراءك أينما كنت، حتى تشاهدي ما يجري لنا لأنك سوف تشعرين باليأس وسوف تشعرين بالضياع... لما نحن عليه.
اذهبي بأمان الله وقلبك الكبير مليء بكل ما صنعت وشاهدت من جمال. سوف نحبك ونذكرك دائماً.

صورة وخبر

تحاول مجموعة رسّامين من دول مختلفة حول العالم، تغيير وجه بيروت الحزين، من خلال تنفيذ جداريات على منازل مدمّرة ومهجورة. هكذا، بدأ 20 رساماً أجنبياً بالعمل على عقارات مهجورة ومتضرّرة منذ اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، بالإضافة إلى أخرى طالها الخراب بفعل انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب (أغسطس) 2020. علماً بأنّ هذه المباني التي يقع معظمها في وسط المدينة، تركها أصحابها لتستحيل اليوم مصدر إلهام لعدد من فنّاني الغرافيتي الآتين من بلدان عدّة. (إدريس أوكودوجي ـ أ ف ب)

الإمام الصدر: رائد المقاومة

غداً الأربعاء، يدعو «المنتدى الدولي للحوار المسؤول» في «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية» إلى حضور ندوة حوارية بعنوان «الإمام الصدر: الرائد والمؤسّس لثقافة ونهج المقاومة». يُشارك في اللّقاء المرتقب كلّ من: المستشار الثقافي الإيراني عباس خامه يار، حسن قبلان، جهاد سعد وريما فخري. على أن تتولى الإعلامية سوزان الخليل مهمة إدارته. علماً بأنّ الندوة ستبثّ عبر صفحة «عقل وروح» على فايسبوك وعبر «زوم».

«الإمام الصدر: الرائد والمؤسّس لثقافة ونهج المقاومة»: غداً الأربعاء ـ س: 18:00 ـ «معهد المعارف الحكمية» (مجمع المجتبى ـ ط 4 /رمز النشاط على «زوم»: 7126342049 ـ رمز المرور: maaref)

دالين جبّور يستخفّها الطرب

تعود عازفة العود والمغنية اللبنانية دالين جبّور (الصورة) بعد غدٍ الخميس إلى «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية) لتُحيي حفلة مخصّصة للطرب والفن الأصيل. في السهرة المرتقبة، ترافق دالين مجموعة من الموسيقيّين، تضم: سمير نصر الدين (عود)، جوزيف سمعان (كمان) وماهر العطّار (إيقاع). علماً بأنّ جبور درست الغناء العربي المشرقي في «الجامعة الأنطونية»، ونالت إجازة في التربية الموسيقية من الجامعة اللبنانية. صعدت على مسارح لبنانية وشاركت في مهرجانات عدة حول العالم.

«سهرة طرب مع دالين جبّور»: بعد غدٍ الخميس ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/398986

العلاقات اليمنيّة السعوديّة بين وصاية وسيادة

«العلاقات اليمنيّة السعوديّة بينَ السيادةِ والوصاية (الفترةُ الزمنية ما بين عام 1974 ـ 2014)» تشكّل محور كتاب الباحث ماجد بن أحمد الوشلي. الكتاب الصادر «عن دار الولاء لصناعةِ النشر» في بيروت، يقدّم رؤية للعلاقات الدبلوماسية والسياسية بين دول الجوار (اليمن والسعودية أنموذجاً) على مبدأ السيادة أو الوصاية، متتبّعاً مسارات الدراسة التاريخية والاستراتيجية بمنهجية علمية. إذ إنّ العلاقات اليمنية السعودية الدبلوماسية والسياسية والأمنية اتّسمت تاريخياً باتخاذ مسارات مُختلفة وآفاق مُتعددة حكمتها طبيعة النظام السياسي في صنعاء وعدن، ما أضفى على هذه العلاقات المتدحرجة حالات من التذبذب نظراً إلى التوترات الداخلية، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية. ونظراً إلى الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به اليمن لناحية إشرافه على مضيق باب المندب الذي يُمثّل أحد أهم الطرق البحرية لنقل النفط من الخليج إلى أوروبا وأميركا، كان ولا يزال محل اهتمام لدى السعودية التي تنظر إليه كجزء لا يتجزأ من أمنها القومي. بل إنّها منذ تأسيسها، عملت السعودية على أن يبقى اليمن في حالة من الضعف والانقسام والحصار الدولي. هذا المسار حدّد أفق العلاقات اليمنية السعودية بمعنى «سياسة وصاية بلد على آخر» سياسياً واقتصادياً وأمنياً. يسرد الباحث تعرّجات وتطورات هذه العلاقة وما أنتجته من «مآس ومواقف وشواهد محزنة للتاريخ والأجيال كي لا تتكرر، وحتى يُصبح المشهد حكيماً» على حد تعبيره.

أميمة الخليل: صوتي مش إلك

«صوتي مش إلك» هو العنوان الذي اختارته الفنّانة اللبنانية أميمة الخليل (الصورة) لأحدث أغنياتها مع الراقص والكوريغراف اللبناني الأصمّ بيار جعجع. أبصر العمل النور عبر قناة أميمة الرسمية على «يوتيوب» بعدما صُوِّر أمام عدسة جيلبير شرفان. وهو من كلمات الشاعر جرمانوس جرمانوس وألحان هاني سبليني. وسبق لبيار مع مجموعة فريق الصُّمّ أن تقاسموا الخشبة مع أميمة في الصيف الماضي على مسرح «مونو» لتأدية أغنيتها «عصفور». وكانت الخليل قد شاهدت جعجع للمرّة الأولى يؤدي رقصة على أنغام أغنية «أهدافي» (كلمات نزار الهندي وألحان هاني سبليني)، بطلب من القائمين على مشروع «أيامي»: «لفتني جداً قبل أن أعرف أنّه أصمّ. شعرت بأن صلته مختلفة بالموسيقى، وقرّرت التعرّف إليه»، وفق ما قالت في تصريح إعلامي سابق.